obeikandl.com

obeikandl.com

١٦ - مسألة: قالوا: وقد قال فيها عز وجل: ﴿لا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾[١] ولو كان الهدى هو الدلالة لما صح أن يكون للمتقين دون غيرهم، وذلك يبطل قولكم، ويبين أن الهدى ما نقوله.

والجواب عن ذلك أن تخصيص الشيء بالذكر لا يدل على حكم ما عداه، وإنما خص تعالى المتقين بأن الكتاب هدى لهم، ولم يقل: وليس بهدى لغيرهم، فلا ظاهر يدل على ما قالوه.

وبعد، فإنه لا يصح أن يحمل على ما يذهبون إليه في الهدى من أنه الإيمان، لأنه تعالى وصف الكتاب بأنه هدى للمتقين، ولا شبهة في أن الكتاب ليس بإيمان، لأن الإيمان هو فعل المؤمن، والكتاب كلامه تعالى، فلابد من أن يرجع إلى أن المراد به أن الكتاب دلالة وبيان، وقد بين في غير موضع ذلك بقوله: ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ هُدًى لِّلنَّاسِ﴾[٢]، أنه دلالة للجميع، وإنما خص للمتقين في هذا الموضع؛ لأنهم اهتدوا به، فصار من حيث انتفعوا به كأن الهدى هدى لهم دون غيرهم، وهذا كقوله تعالى في صفة نبيه صلى الله عليه وآله: ﴿إِنَّمَا أَنتَ مُنذِرُ مَن يَخْشَاهَا﴾[٣] وإن كان منذرًا للخلق كلهم، كما قال تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلاَّ كَافَّةً لِّلنَّاسِ بَشِيرًا وَنَذِيرًا﴾[٤]، وإنما خص من يخشى بذلك، من حيث اختص بأنه انتفع بالإنذار.

---

(١) سورة البقرة: الآية رقم ٢.

(٢) سورة البقرة: الآية رقم ١١٥.

(٣) سورة النازعات: الآية رقم ٤٥.

(٤) سورة سبأ: الآية رقم ٢٨.

ثم يقال للقـوم: إن الدلالة على وجه يخص أو يعم، لا تصح إلا على قولنا؛ لأنه تعالى إن كـان يخلق الطاعة والمعصية فـسواء كانت الدلالة أو لم تكن، فالحال واحدة! لأنه إن أراد تعالى خلق ذلك فـيهم وجد، كان الكتاب أو لم يكن، أستدلوا به أو لم يرد ذلك لم يحصل على كل حال.

ومن وجه آخر يدل على قـولنا؛ لأن وصف المتقى بأنه متق لا يصح إلا بأن يختار التحـرز من المضار، فيكون متقيًا، ومـتى لم يختر ذلك لم يوصف به، فإن لم يكن للعبد فعل ألبتة، فكيف يوصف بذلك؟!

وبعد، فـإن التحـرز والاتقاء إنما يصح - من العـقاب - بفعـل الطاعة ومجـانبة المعصـية، فلو كـان تعالى يخلق ذلك، لكان يجب أن يكون دافـعًا للمـضرة عنهم بخلق ذلك فـيهم، ولا يصح وصـفهم بأنـهم اتقوا، كـما لا يوصف من دفعنا عنه المكاره بأنه متق.

وبعد، فـإن كان تعالى يفـعل القبيح، فكيف الأمـان من أنه لا يعاقب الطائع! فـتكون الطاعة ومـجانبـة المعـصيـة تقوى؟ وكل ذلك يدل على مـا نقـول. فمن الـعجب أن يتـعلقـوا بمثل ذلك مع دلالتـه على قـولنا من هذه الوجوه!

١٧ - مسألة: قالوا وقد ذكر فيهـا ما يدل على أن الذين كفروا لا يقدرون على الإيمـان، فـقـال: ﴿**إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لا يُؤْمِنُونَ**﴾[1] فلو قدروا عليه لآمنوا لا محالة؛ لأنه لا يصح أن يقدروا على ما خبر وأعلم أنه لا يقع.

والجـواب عن ذلك: أن ظـاهره إنما يدل على أنهم لا يـؤمنون، وذلك

(١) سورة البقرة: الآية رقم ٦.

يدل على أنهم لا يفعلون الإيمان، وليس فى أن لا يفعل الموصوف دلالة على أنه يقدر عليه أو لا يقدر عليه، فلا ظاهر للقوم يتعلقون به.

وقد ثبت بالدليل أن القادر قد يقدر على ما يعلم أنه يختاره وعلى خلافه؛ لأن القدرة تتعلق بالضدين، وإنما يقع أحدهما؛ ولأنه تعالى قادر فيما لم يزل غير فاعل؛ ولأنه يقدر على الضدين، ولا يفعل أحدهما؛ ولأن يقدر على مالا نهاية له من الأجناس لا يفعلها وهو قادر على أن يقيم القيامة الآن ولا يفعلها، وكل ذلك يبطل قولهم إن ما علم أنه لا يقع، لا تصح القدرة عليه.

وبعد، فإن العلم يتعلق بالشىء على ما هو عليه، ولا يؤثر فيه، فيجب أن يعلم ما له يفعل القادر أو لا يفعله، ثم تثبت العلم علمًا به، على حقيقته. وقد شرحت هذه المسألة فى مواضع، وصحتها يبين بطلان تعلقهم بهذه الآية.

ثم يقال للقوم: إن إضافته تعالى الكفر إليهم يدل على أنه فعلهم، وإلا لم يصح وصفهم به، وكان لا يصح أن يذمهم إن كان قد خلقه فيهم، وكان لا يصح أن يصفهم بأنهم لا يؤمنون، أنذروا أم لم ينذروا، لأن الإنذار على قولهم فيهم وفى غيرهم: لا فائدة فيه.

لأنه تعالى إن خلق الإيمان حصلوا مؤمنين على كل حال، وإن لم يرد ذلك ولم يخلقه، ولا خلق القدرة الموجبة له، لم يحصلوا مؤمنين، فأى فائدة للإنذار، ولماذا خصهم بأنهم لا يؤمنون على كل حال. وكيف يصح أن يوصفوا بأنهم لا يؤمنون، فينفى الفعل عنهم؟ وكل ذلك يبين أنها بأن تدل على ما نقوله أولى.

١٧ - مسألة: وقد قال تعالى: ﴿خَتَمَ اللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ وَعَلَىٰ سَمْعِهِمْ وَعَلَىٰ أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ﴾[1] وذلك يدل على أنه منعهم بالختم والغشاوة من الإيمان! وذلك يدل على أنه الخالق للإيمان والكفر، وللأسباب الموجبة لهما.

والجواب فى ذلك، أن الختم فى اللغة لا يعقل منه القدرة على الكفر، ولا الكفر، وإنما يستعمل فى العلامة الحاصلة بنقش الخاتم وما شاكلها، وإن كان قد يراد به انتهاء الشىء، وقد يراد به الحكم عليه بأنه لا ينتفع بما سمعه، كما يقال فيمن نوظر كثيرًا وبين له طويلاً: ختمت عليك أنك لا تفهم... إلى ما يشاكله وحقيقته ما ذكرناه أولا، فإذا صح ذلك لم يكن لهم فيما أوردوه ظاهر يصح التعلق به.

ويجب أن يحمل على أن المراد به أنه علم على قلوبهم بعلامة تعرف بها الملائكة أنهم من أهل الذم، كما كتب فى قلوب المؤمنين الإيمان؛ لكى تعلم الملائكة أنهم من أهل المدح، وعرفنا أن ذلك لطف، لأن أحدنا إذا علم مع عظم حال الملائكة عنده، أنه إن أقدم على المعاصى ذموه فيما بينهم وفضحوه بكثرة اللوم، كان إلى أن ينصرف عن المعصية أقرب.

فإن قال: أتقولون إن هذا الختم علامة فيمن لا يؤمن أبدًا أو فيمن هو كافر فقط؟ قيل له: إنه عز وجل وصف الذين لا يؤمنون على كل حال، لكنا إذا علمنا أن الفائدة به ما ذكرناه، وكان من سيؤمن فى المستقبل أو الفاسق الذى ليس بكافر يختص بالذم، لم يمتنع أن يستوى حال الجميع فيه.

فإن قال: إذا دل ذلك الختم وتلك العلامة على أنه لا يؤمن، فهو مانع من الإيمان، وقد عادت المسألة عليكم!

قيل له: إذا تمكن من إزالته بفعل الإيمان، فلا يعد ذلك منعا كما أن [من] أغلق الباب عليه لا يوصف بالمنع إذا أمكنه فتحه والتصرف بالخروج،

وكما لا يوصف الختم على الكتاب بأنه مانع من قراءته، لأنه لا يمكن أن يفك فيقرأ، فكذلك ما قلنا، ولو أن أحدنا كتب على جبين الإنسان بأنه لا يؤمن، وكان المعلوم ذلك من حاله، لم يصح كونه مانعًا من الإيمان؛ لأن حال القدرة عليه لا تتغير بذلك.

فكذلك القول فى العلامة التى ذكرناها، وقد صح أنه عز وجل قد كتب فى اللوح المحفوظ جميع ما يكون من العباد، ولا يوجب ذلك - وإن كان دلالة للملائكة - على أنهم ممنوعون من الفعل، أو محمولون على ما اختاروه، فكذلك ما ذكرناه.

ثم يقال للقوم: لو كان الختم منعًا لما جاز أن يذم تعالى الكفار الذين وصف بأنه ختم على قلوبهم، ولما جاز أن يقول: ﴿وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾[1]؛ لأنه إن كان تعالى منعهم عن الخروج من الكفر، وأوجد ذلك فيهم، حتى لا يصح منهم الأنفكاك، فكيف يحسن أن يعذبهم؟ ولئن جاز ذلك، ليجوزن أن يعذبهم على طولهم، ولونهم، وصحتهم.

وبعد، فإن الختم إن كان مما يمنع من الإيمان أو قدرة الإيمان، فلماذا خص الكفار به، وعندكم أن كل مكلف لا يؤمن، فقد منعه الله عز وجل على حد واحد؟ وكذلك حال الكافر الذى المعلوم أنه لا يؤمن والذى المعلوم أنه يؤمن سواء فى أنه قد منعه فى الحال، فأى وجه للتخصيص على قولكم؟

ويجب أن يدل ذلك على أن المراد: ما يقوله بعض شيوخنا رحمهم الله، من أن المراد به العقوبة؛ لأنه خصهم بضرب من العقوبة، من حيث كفروا ودانوا بالكفر فبين أنه تعالى يعاقبهم على ذلك فى الدنيا بالذم والتوبيخ وإظهار ذلك، وسماه ختمًا، ثم لهم فى الآخرة عذاب عظيم.

(١) سورة البقرة: الآية رقم ٧.

وبعد، فلو احتمل الختم أن يكون مفيداً للمنع، ولما ذكرنا. لوجب صرفه إلى ما قلناه من حيث ثبت بالعقل أنه تعالى لا يجوز أن يأمر بالإيمان ويرغب فيه ويعد عليه ويزجر عن خلافه، ويمنع مع ذلك منه، ولا يجوز ذلك عليه وهو يقول: ﴿فَمَا لَهُمْ لا يُؤْمِنُونَ﴾(١)، ﴿وَمَا مَنَعَ النَّاسَ أَن يُؤْمِنُوا﴾(٢). وكل ذلك يوجب صحة ما قلناه.

وإنما أراد بذكر الغشاوة، أنهم لا ينتفعون بما يبصرون ويسمعون، فلإخراجهم أنفسهم من الانتفاع بذلك بترك الفكر فيه والاستدلال به، صاروا بمنزلة من بينه وبين ما يراه ويسمعه حائل، فصار ما فعلوه من الكفر والإعراض عن الطاعة والإيمان، حالا بعد حال، كالسائر لهم عما يسمعون ويبصرون. ولم يضف تعالى الغشاوة إلى نفسه، كما أضاف الختم إليه، فليس لأحد أن يدفع ما ذكرناه بهذا الوجه.

١٩ - **مسألة**: قالوا: وقد قال تعالى ﴿فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ فَزَادَهُمُ اللَّهُ مَرَضًا﴾(٣) يعنى: كفرًا وشكًا، وذلك يدل على أنه عز وجل يفعل الشك والكفر فى قلوب الكافرين والمنافقين.

والجواب عن ذلك، أن المرض فى حقيقة اللغة لا يعقل فيه الكفر، ولذلك لا يوصف الكافر بأنه مريض ولا الفاسق، كما لا يوصف المؤمن، لأجل إيمانه وزوال الكفر عنه، بأنه صحيح. وقد يكون مؤمنًا مريضًا وكافرًا صحيحًا، فلا ظاهر له يتعلقون به.

---

(١) سورة الانشقاق: الآية رقم ٢٠.

(٢) سورة الإسراء: الآية رقم ٩٤.

(٣) سورة البقرة: الآية رقم ١٠.

وإنما ظن القوم أن المنافقين فى قلوبهم الكفر، وهو المرض. فيجب أن يكون المراد بقوله: ﴿فَزَادَهُمُ اللَّهُ مَرَضًا﴾[1] ما أريد بالأول، لبنوا فاسدا على فاسد .

والمراد بذلك، ما قاله أبو على من أن فى قلوبهم غمًا وقلقًا بأحوال النبى ﷺ، وعظم نعم الله عز وجل عليه فأراد بقوله: ﴿فَزَادَهُمُ اللَّهُ مَرَضًا﴾ يعنى: غمًا، بأن زاد فى تعظيم النبى عليه السلام وعظم أحواله، وعرفهم ذلك، فكان ذلك هو الغم الذى فعله فى قلوبهم، ومرض القلب لا يعقل فى اللغة إلا الغم. ولذلك يقول الفصيح فيمن خبره بما يسوءه: قد أمرضت قلبى! . . وهذا ظاهر فى اللغة.

ثم يقال للقوم: إنما يصح أن يقول تعالى ذلك، على قولنا دون قولكم، لأنه جل وعز، إذا كان قد خلق فيهم الكفر الأول والثانى، فكيف جعل زيادة المرض فى حكم الجزاء على ما فى قلبهم من المرض، مع أنهما جميعًا من خلقه؟ وإنما يصح ذلك بأن يكون الأول من فعلهم، والثانى على سبيل العقوبة من الله عز وجل لهم.

وكذلك نقول: إن المنافقين بتكذيبهم واعتقادهم أنه صلى الله عليه واله، لا يجب أن نعتقد نبوته - ويظهر ذلك من حاله فى كل وقت، مع مشاهدتهم لأحواله - أمرضوا قلوبهم، فكان ذلك منهم معصية، فعاقبهم الله عز وجل بالأمر الثانى.

ويبين ذلك أنه قال: ﴿وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾[2]، ولو كان كل ذلك من خلقه فيهم، لما جعل العذاب كالجزاء على فعلهم؛ لأن المرض الذى ذكره أولا

(١) سورة البقرة: الآية رقم ١٠.

(٢) سورة البقرة: الآية رقم ١٠.

وثانيًا، والتكذيب الذى ذكره آخرًا كله من خلقه فيهم، فكيف يستحقون العذاب عليه، على أنه عز وجل قد أضاف إلى المنافقين فى هذه الآيات من الأفعال والأقوال وذمهم بذلك، فكل ذلك يبين أن نفاقهم من فعلهم.

٢٠ - **مسألة**: قالوا: قد قال تعالى: ﴿**اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ وَيَمُدُّهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ**﴾[١] فذكر أن الطغيان من فعله تعالى فيهم، وأضاف الاستهزاء إلى نفسه، وكل ذلك يبين ما نقوله: من أنه يخلق هذه الأفعال فيهم.

والجواب عن ذلك أن المخالف لا يجوِّز على الله الاستهزاء فى الحقيقة؛ لأنه لا يكون إلا قبيحًا وذمًا، ولا يصح إلا على من تضيق به الأفعال، فإذا احتال وفعل الضرر بغيره من حيث لا يشعر وعلى وجه مخصوص، وصف بذلك.

ويستحيل ذلك على الله عز وجل، وإنما أراد أنه يعاقبهم على ما وقع منهم من الاستهزاء بالرسول ﷺ لأنه قد ثبت فى اللغة أنه قد يجرى اسم الشىء على ما هو جزاء له، كما يجرى اسم الجزاء على الفعل، ولذلك قالوا: الجزاء بالجزاء، ولذلك قال عز وجل: ﴿**وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِّثْلُهَا**﴾[٢] وإن كان ما يفعله تعالى ليس سيئة، وهذه الطريقة فى مذهب العرب معروفة، فيجب أن تحمل الآية عليها.

فأما قوله: ﴿**وَيَمُدُّهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ**﴾[٣] فليس فى ظاهر قوله (ويمدهم) أن الطغيان من فعله فيهم، وإنما أراد أنه يمدهم فى العمر نعمة منه

---

(١) سورة البقرة: الآية رقم ١٥.

(٢) سورة الشورى: الآية رقم ٤٠.

(٣) سورة البقرة: الآية رقم ١٥.

عليهم؛ لكى يستدركوا ما فاتهم فيتوبوا، وهم مع ذلك يعمهون فى طغيانهم، ولا يزدادون إلا شرًا، فالذى يضاف إليه هو المد فى العمر، والطغيان والعمه إليهم يضاف، على ما بيناه.

ثم يقال للقوم: لو كان الطغيان من فعله تعالى، لما صح أن يضيف العمه إليهم، فيقول: (يعمهون) وهو تعالى قد خلقه، ولما حسن أن يذمهم ويونجهم على ذلك.

وقوله تعالى من بعد: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ اشْتَرَوُا الضَّلالَةَ بِالْهُدَى﴾[1] يدل على ما نقوله، لأنه لا يوصف الإنسان بذلك إلا إذا اختار الضلالة على الهدى فلو كان ذلك من فعل غيره، لم يصح أن يكون مشتريًا لأحدهما بالآخر، فكيف يصح أن يصفهم تعالى، بقوله: ﴿فَمَا رَبِحَت تِّجَارَتُهُمْ﴾[2] وهو الذى اضطرهم إلى الضلالة؟ وكيف يضرب لهم الأمثال، وهو الذى خلق فيهم الضلال؟!

وقد قيل: إنه عز وجل لما خلى بينهم وبين العمه، عند تبقيتهم جاز أن يقال: ﴿وَيَمُدُّهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾[3]، من حيث كان قادرًا على أن يمنعهم، فخلاهم فى ذلك.

وقد قيل: أنه وصفهم بذلك على العاقبة، فكأنه قال: يمدهم ومعلوم من حالهم أنهم فى طغيانهم يعمهون.

وقوله تعالى: ﴿وَتَرَكَهُمْ فِي ظُلُمَاتٍ لاَّ يُبْصِرُونَ﴾[4] وهو من تمام ما ضرب به من المثل، أراد بذلك أنه لا يستنقذهم من الظلمة، فأجرى وصف الترك

---

(١) سورة البقرة: الآية رقم ١٦.

(٢) سورة البقرة: الآية رقم ١٦.

(٣) سورة البقرة: الآية رقم ١٥.

(٤) سورة البقرة: الآية رقم ١٧.

عليه، والترك فى الحقيقة إنما يجوز على من يكف بفعل على فعل. وذلك يقتضى أن يكون الفعل يحله ويوجد فى أبعاضه، والله يتعالى عن ذلك!.

٢١ - **مسألة**: قالوا: وقد قال تعالى فى وصفهم: ﴿صُمٌّ بُكْمٌ عُمْيٌ﴾[١] وذلك يدل على أنهم ممنوعون من الإيمان، وإلا لم يكن لذلك معنى!.

والجواب عن ذلك: أن ظاهره يقتضى أن المنافقين كانوا بهذه الصفات أو الكفار، ومعلوم من حالهم أنهم كانوا بخلافه، ولا شىء أدل على فساد المتعلق بالظاهر من أن يعلم بالعيان خلافه؛ لأن ذلك يوجب ضرورة صرفة إلى خلاف ظاهره.

والمراد بذلك: أنهم لما لم ينتفعوا بهذه الحواس والآلات فيما خلقت له، أنعم عليهم بها لأجله، صاروا كأنهم قد سلبوها، وهذا يكثر فى اللغة أن يقول الواحد وقد بين لغيره الشىء وبالغ فيه: إنه أصم أعمى، وقد طبع على قلبه، وربما تجاوزوا ذلك إلى أن قالوا: إنه ميت لا يعقل ولا يفهم، وقد قال تعالى: ﴿إِنَّكَ لا تُسْمِعُ الْمَوْتَىٰ وَلا تُسْمِعُ الصُّمَّ الدُّعَاءَ﴾[٢] فى هذا المعنى، وقد قال الشاعر:

لقد أسمعت لو ناديت حيًا ولكن لا حياة لمن تنادى

وربما شبهوه بالحمار والبهيمة، لذهابه عن فهم ما أورد عليه. وكل ذلك يبين صحة ما قلناه.

---

(١) سورة البقرة: الآية رقم ١٨.

(٢) سورة النمل: الآية رقم ٨٠.

ثم يقال للقـوم: إنه تعالى وصـفهم بذلك على طريقـة الذم، ولو كان ذلك حقيـقة، لما صح أن يذمهم، وقـد قال عز وجل: ﴿فَهُمْ لا يَرْجِعُونَ﴾[1] فنسب ترك الرجوع إليهم، وذلك لا يصح لو كان قد منعهم.

٢٢ - مسألة: قالوا: وقد قال عز وجل: ﴿يُضِلُّ بِهِ كَثِيراً وَيَهْدِي بِهِ كَثِيراً﴾[2] فخبر بأنه يضل الضال ويهدى المهتدى.

وفى ذلك دلالة على أن الهـدى والضلال بمـعنى الذهاب عن الطريق، لأنه عز وجل ذكر ذلك عقيب قوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ لا يَسْتَحْيِي أَن يَضْرِبَ مَثَلاً مَّا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا﴾[3] إلى أن قال: ﴿يُضِلُّ بِهِ كَثِيراً﴾ يعنى بما تقدم من ضرب المثل، ﴿وَيَهْدِي بِهِ﴾. وفى ذلك دلالة على أن المراد به الكفر والإيمان بالمثل.

ولو كان المراد بالهدى البيان لما قال أيضًا: ويهدى به كثيرًا؛ لأن الدلالة فى المكلفين عامة!

والجواب عن ذلك لا يكاد يتضح إلا بذكـر جملة من الكلام فى الهدى والضلال.. ما يجوز عليه عز وجل منهما وما لا يجوز، ثم يذكر عند الفراغ منها معنى الآية.

واعلم أن الهدى قد اختلف فـيه العلماء، فمنهم من يقول: إن حقـيقته الفوز والنجاة، وبين أن سائر ما يستعمل فيه إنما يوصف به؛ لأنه متعلق بذلك وطريق إليه، فقيل فى القـرآن هدى، وفى الأدلة وفى الإيمان وغير ذلك، لما

---

(١) سورة البقرة: الآية رقم ١٨.

(٢) قال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لا يَسْتَحْيِي أَن يَضْرِبَ مَثَلاً مَّا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ الْحَقُّ مِن رَّبِّهِمْ وَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا فَيَقُولُونَ مَاذَا أَرَادَ اللَّهُ بِهَذَا مَثَلاً يُضِلُّ بِهِ كَثِيراً وَيَهْدِي بِهِ كَثِيراً وَمَا يُضِلُّ بِهِ إِلاَّ الْفَاسِقِينَ﴾ سورة البقرة: الآية رقم ٢٦.

(٣) سورة البقرة: الآية رقم ٢٦.

كان الإنسان يفوز بها وينجو، ولذلك يقال فيمن دل على طريق ينفع: إنه قد هدى إليه، ولا يقال ذلك إذ عدل به إلى طريق يضر. ومنهم من قال: إن الهدى فى الحقيقة هو الدلالة والبيان، وإنما يوصف الفوز بالمنفعة والنجاة [بالهدى]، لأنهما يوصلان إليها ويتأول سائر ما تستعمل فيه هذه اللفظة على أن المراد به ما يتصل بذلك.

ولم يذكر أحد من أهل العلم أن الهدى فى الحقيقة: هو نفس الطاعة والإيمان، إلا من جعله مذهبًا! فأما أن تكون اللغة شاهدة لذلك، أو القرآن، فبعيد. ونحن نبين ما فى القرآن من الشواهد فى قولنا، ونذكر ما يجوز عليه وما لا يجوز.

اعلم أن الهدى بمعنى الدلالة كثير فى الكتاب، قال الله تعالى فى وصف القرآن: ﴿هُدًى لِّلنَّاسِ﴾(١) ﴿وهُدًى وَرَحْمَةٌ لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾(٢) ولا يجوز أن يراد بذلك إلا كونه دلالة وبيانًا. وقال تعالى: ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ فَاسْتَحَبُّوا الْعَمَىٰ عَلَى الْهُدَىٰ﴾(٣) ولو كان المراد بذلك أنه جعلهم مؤمنين، لما صح أن يقول ﴿فَاسْتَحَبُّوا الْعَمَىٰ عَلَى الْهُدَى﴾(٣) وقوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ﴾(٤)، يدل على أنه البيان؛ لأن حمله على غيره لا يصح، وقال تعالى: ﴿إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ﴾(٥) يعنى: الطريق، ولا يجوز أن يرد بذلك إلا الدليل،

---

(١) قال تعالى: ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ هُدًى لِّلنَّاسِ ...﴾ سورة البقرة الآية رقم: ١٨٥.

(٢) سورة الأعراف: الآية رقم ٢٠٣.

(٣) سورة فصلت: الآية رقم ١٧.

(٤) سورة البقرة: الآية رقم ٥.

(٥) سورة الإنسان: الآية رقم ٣.

وقال تعالى: ﴿وَهَدَيْنَاهُ النَّجْدَيْنِ﴾[1]. وقال فى صفة النبى ﷺ: ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَىٰ صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾[2] يعنى: تبين وتدل، وقال فيه: ﴿إِنَّمَا أَنتَ مُنذِرٌ وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ﴾[3] يعنى مبين: وقال تعالى: ﴿وَجَعَلْنَاهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا﴾[4].

ولا يجوز أن يقال: أنهم يفعلون الإيمان، فالمراد به الدلالة والبيان، وكذلك قوله عز وجل: ﴿وَمِن قَوْمِ مُوسَىٰ أُمَّةٌ يَهْدُونَ بِالْحَقِّ وَبِهِ يَعْدِلُونَ﴾[5]. وقوله: ﴿إِنَّ هَٰذَا الْقُرْآنَ يَهْدِي لِلَّتِي هِيَ أَقْوَمُ﴾[6] وقوله: ﴿إِنَّا سَمِعْنَا قُرْآنًا عَجَبًا يَهْدِي إِلَى الرُّشْدِ﴾[7]. وقوله: ﴿مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ﴾[8]. وقوله: ﴿وَبِالنَّجْمِ هُمْ يَهْتَدُونَ﴾[9] إلى غير ذلك مما يكثر ذكره. كل ذلك مما يدل على أن الهدى يراد به الدلالة والبيان.

وقد ذكر عز وجل الهدى بمعنى زيادة الهدى، فقال: ﴿وَيَزِيدُ اللَّهُ الَّذِينَ اهْتَدَوْا هُدًى﴾[10]، وقال ﴿وَزِدْنَاهُمْ هُدًى وَرَبَطْنَا عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ﴾[11] وقال: ﴿فَمَن يُرِدِ اللَّهُ أَن يَهْدِيَهُ يَشْرَحْ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ﴾[12] والمراد بذلك أجمع: ما يفعله الله

---

(١) سورة البلد: الآية رقم ١٠.
(٢) سورة الشورى: الآية رقم ٥٢.
(٣) سورة الرعد: الآية رقم ٧.
(٤) سورة الأنبياء: الآية رقم ٧٣.
(٥) سورة الأعراف: الآية رقم ١٥٩.
(٦) سورة الإسراء: الآية رقم ٩.
(٧) سورة الجن: الآية رقم ٣.
(٨) سورة الإحقاق: الآية رقم ٣٠.
(٩) سورة النحل: الآية رقم ١٦.
(١٠) سورة مريم: الآية رقم ٧٦.
(١١) سورة الكهف: الآية رقم ١٣.
(١٢) سورة الأنعام: الآية رقم ١٢٥.

تعالى من الألطاف والتأييد، والخواطر، والدواعى. وإنما يوصف ذلك بأنه هدى لأنه يحل محل الأدلة كالطريق لفعل الطاعة والباعث عليه.

وقد ورد بمعنى نفس الثواب، فقال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَلَن يُضِلَّ أَعْمَالَهُمْ سَيَهْدِيهِمْ وَيُصْلِحُ بَالَهُمْ﴾(١)، والمراد به الثواب، لأنه بعد القتل لا يجوز أن يراد به الإيمان، ولا نصب الأدلة، وقال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ يَهْدِيهِمْ رَبُّهُمْ بِإِيمَانِهِمْ تَجْرِي مِن تَحْتِهِمُ الأَنْهَارُ﴾(٢)، فبين أن المراد بالهدى هو الثواب الذى وصفه آخرًا.

وقد يراد بالهدى أن يسلك به طريق الجنة والمنفعة، وهو الذى أراده تعالى بقوله: ﴿اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾(٣) على أحد التأويلين، لأن المراد به: أسلك بنا طريق الجنة. وقد ذكر تعالى ذلك فى طريق الجحيم على جهة التشبيه، فقال: ﴿فَاهْدُوهُمْ إِلَىٰ صِرَاطِ الْجَحِيمِ﴾(٤). وقال عز وجل فى وصف الكفار: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَظَلَمُوا لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ وَلا لِيَهْدِيَهُمْ طَرِيقًا إِلاَّ طَرِيقَ جَهَنَّمَ﴾(٥) والمراد بذلك الهدى بمعنى الأخذ بهم فى طريق دون غيره، فبين أنهم مع كفرهم وظلمهم لا يأخذ بهم فى طريق الجنة، ثم بين أنه يسلك بهم طريق الجحيم.

فإن قال: فقد قال تعالى: ﴿عَسَىٰ رَبِّي أَن يَهْدِيَنِي سَوَاءَ السَّبِيلِ﴾(٦)، وهذا

---

(١) سورة محمد: الآية رقم ٤ - ٥.

(٢) سورة يونس: الآية رقم ٩.

(٣) سورة الفاتحة: الآية رقم ٦.

(٤) سورة الصافات: الآية رقم ٢٣.

(٥) سورة النساء: الآية رقم ١٦٨ - ١٦٩.

(٦) قال تعالى فى قصة موسى عليه السلام: ﴿وَلَمَّا تَوَجَّهَ تِلْقَاءَ مَدْيَنَ قَالَ عَسَىٰ رَبِّي أَن يَهْدِيَنِي سَوَاءَ السَّبِيلِ﴾. سورة القصص: الآية رقم ٢٢.

لا يمكن أن يحمل على ما ذكرتم: لأنه تعالى قد بين ودل، فلا يصح أن يقول نبى من أنبيائه: ﴿عَسَىٰ رَبِّي أَن يَهْدِيَنِي﴾[1] وقد تقدم من الله الدلالة والبيان على سواء السبيل!

قيل له: المراد بذلك الدلالة، لكنه أراد به أن يبين له بالطاقة الطريق الذى فصده وتوجه إليه، فأما الدلالة على الدين فقد فعلها عز وجل له ولغيره.

وأما قوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ لا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾[2] فالمراد به غير الدلالة والبيان، لأنه قد دلهم وبين لهم. والمراد به الثواب أو زيادة الهدى، على ما بينا.

وقوله عز وجل: ﴿إِنَّكَ لا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ﴾[3] كمثل، فى أن المراد به الثواب وما شاكله، ولو أريد به البيان لما صح أن يقول فيه: ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَىٰ صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾[4] ويقول فيه ﴿إِنَّمَا أَنتَ مُنذِرٌ وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ﴾[5] ويقول: ﴿هُوَ الَّذِي أَرْسَلَ رَسُولَهُ بِالْهُدَىٰ وَدِينِ الْحَقِّ﴾[6]

فأما تعلقهم بقوله تعالى: ﴿وَزِدْنَاهُمْ هُدًى﴾[7] على أن الهدى هو الإيمان، فإنما كان يتم لهم لو شهدت به اللغة العربية ولم يحتمل الكلام

---

(١) سورة القصص: الآية رقم ٢٢.
(٢) سورة الأحقاف: الآية رقم ١٠.
(٣) سورة القصص: الآية رقم ٥٦.
(٤) سورة الشورى: الآية رقم ٥٢.
(٥) سورة الرعد: الآية رقم ٧.
(٦) سورة التوبة: الآية رقم ٣٣.
(٧) سورة الكهف: الآية رقم ١٣.

سواه، وقد بيننا أن المراد به أنه زادهم - لما آمنوا وأتقوا - ألطافًا وأدلة بعثهم بها على التمسك بالإيمان.

وعلى هذا الوجه، قال تعالى: ﴿فَمَن يُرِدِ اللَّهُ أَن يَهْدِيَهُ يَشْرَحْ صَدْرَهُ لِلإِسْلامِ﴾[1]، لأنه دعاه بذلك إلى الثبات على الإيمان، كما دعاه يضيق الصدر الذى أورثه الكافر إلى مجانبة الكفر والعدول عنه.

فحصل من هذه الجملة أنه تعالى يهدى، بمعنى: الدلالة والبيان وذلك عام فى كل مكلف، لأنه كما عمهم بالتكليف فلابد أن يعمهم بما يدل عليه، وإلا كان تكليفًا بما لا يمكن أن يفعل.

وقد يضاف إليه ذلك، بمعنى زيادة الهدى، ويخص بذلك تعالى من قد أهتدى وآمن، لأنه كاللطف وكالثواب له فيخصه بذلك دون الكافر الذى اللطف فيه أن يضيق صدره بما هو فيه؛ ليكون أقرب إلى أن يقلع عن الكفر.

وقد يضاف إليه، بمعنى الثواب على ما ذكرناه؛ لأنه المختص بأنه يثيب دون غيره، وذلك مما يختص به المؤمن.

وقد يضاف إليه ذلك، بمعنى الأخذ بهم فى طريق الفوز والنجاة، وذلك أيضًا مما يختص به المؤمن.

فأما إضافة الهدى، بمعنى خلق الإيمان والطاعة، فغير موجود فى اللغة ولا فى الكتاب، وإنما يوصف المؤمن بأنه قد أهتدى، ويوصف تعالى، من حيث دله وسهل سبيله إليه بأنه قد هداه.

فأما الضلال: فالأصل فيه أنه الهلاك، ويستعمل فيما يجرى مجرى الطريق إليه، أو يكون حقيقة فيما يؤدى إلى الهلاك، على ما بيناه فى الهدى.

---

(١) سورة الأنعام: الآية رقم ١٢.

وقد ورد الكتاب فيه بوجوه: منها أنه تعالى أضافه إلى نفسه بمعنى العقاب وسماه ضلالاً: فقال ﴿وَمَا يُضِلُّ بِهِ إِلاَّ الْفَاسِقِينَ﴾(١)، ﴿وَيُضِلُّ اللَّهُ الظَّالِمِينَ﴾(٢) فتخصيصه الفاسق به ونفيه عن غيره، يدل على أن المراد به العقاب الذى يختص به دون ما سواه. وقال تعالى: ﴿إِنَّ الْمُجْرِمِينَ فِي ضَلاَلٍ وَسُعُرٍ﴾(٣) وقال: ﴿بَلِ الَّذِينَ لا يُؤْمِنُونَ بِالآخِرَةِ فِي الْعَذَابِ وَالضَّلاَلِ الْبَعِيدِ﴾(٤) وقال: ﴿إِنْ أَنتُمْ إِلاَّ فِي ضَلاَلٍ كَبِيرٍ﴾(٥) وكل ذلك يراد به العقاب.

ووصف تعالى ما يجرى مجرى أبطال العمل الذى يؤدى إلى النجاة بذلك: فقال ﴿وَالَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَلَن يُضِلَّ أَعْمَالَهُمْ سَيَهْدِيهِمْ﴾(٦) وقال: ﴿الَّذِينَ ضَلَّ سَعْيُهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾(٧) وقال: ﴿الَّذِينَ كَفَرُوا وَصَدُّوا عَن سَبِيلِ اللَّهِ أَضَلَّ أَعْمَالَهُمْ﴾(٨).

وقد أضاف ذلك إلى نفسه بمعنى الضلال عن زيادة الهدى؛ لأنه إذا سلبهم. ذلك للمصلحة، أو على سبيل العقوبة، جاز أن يقول: ﴿وَمَن يُرِدْ أَن يُضِلَّهُ﴾(٩) يعنى: عن الزيادات المؤدية إلى شرح الصدر، ﴿يَجْعَلْ صَدْرَهُ ضَيِّقًا حَرَجًا﴾(٩) ولا يكون ذلك منعًا من الإيمان، بل يكون بعثًا عليه! لأن من ضاق صدره بالشىء وتحير فيه طلب الخلاص منه، نحو ما تعلمه من حال

(١) سورة البقرة: الآية رقم ٢٦.
(٢) سورة إبراهيم: الآية رقم ٢٧.
(٣) سورة القمر: الآية رقم ٤٧.
(٤) سورة سبأ: الآية رقم ٨.
(٥) سورة الملك: الآية رقم ٩.
(٦) سورة محمد: الآية رقم ٤ - ٥.
(٧) سورة الكهف: الآية رقم ١٠٤.
(٨) سورة طه: الآية رقم ١.
(٩) سورة الأنعام: الآية رقم ١٢٥.

الشاك المتحير فى أمـر الدين والدنيا، وهذا هو المراد بقوله تعالى، حكاية عن موسى: ﴿فَعَلْتُهَا إِذًا وَأَنَا مِنَ الضَّالِّينَ﴾[1] لأنه أراد بذلك: من الذاهبين عن العلم بحاله وأنه معصية؛ لأن الأنبياء عليهم السلام لا يجوز أن يضلوا عن الحقيقة، وهو المراد بقوله: ﴿أَن تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الأُخْرَىٰ﴾[2] بأن يذهب عنه ويسهو، وهو الذى أراده بـقوله تعالى: ﴿وَوَجَدَكَ ضَالاًّ فَهَدَىٰ﴾[3] أى: ذاهبًا عن النبوة والأحوال العظيمة، فهداك إليها.

ويجوز أن يضـاف الضلال إليه تعـالى، بمعنى أن يذهب بهم عن طريق الجنة إلى طريق النار. وكـما أن أحـدنا فى الشـاهد إذا عدل به الإنسـان عن طريق نجاته إلى طريق هلاكـه يقال: أضله، فكذلك فيه تعـالى، وإن كان ما فعله يحسن من حيث استوجبوا بكفرهم وبسوء اختيارهم.

فعلى هذه الوجوه يجوز أن ينسب الضـلال إليه تعالى، فأما بمعنى خلق نفس الكفر فـيهم أو الدعاء إليـه، أو تلبيس الأدلة، فذلك مما لا يجـوز عليه تعالى، وقـد وصف به الشيطان وذمه بذلك، فقـال تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَضَلَّ مِنكُمْ جِبِلاًّ كَثِيراً﴾[4] وقال: ﴿وَأَضَلَّ فِرْعَوْنُ قَوْمَهُ وَمَا هَدَىٰ﴾[5] وقال: ﴿لَهَمَّت طَّائِفَةٌ مِّنْهُمْ أَن يُضِلُّوكَ﴾[6] وقال فى قـريب من ذلك: ﴿وَلا تَتَّبِعِ الْهَوَىٰ فَيُضِلَّكَ عَن سَبِيلِ اللَّهِ﴾[7] وقال فيهم: ﴿إِنْ هُمْ إِلاَّ كَالأَنْعَامِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ سَبِيلاً﴾[8] وقال: ﴿وَسَوْفَ

---

(١) سورة الشعراء: الآية رقم ٢٠.

(٢) سورة البقرة: الآية رقم ٢٨٢.

(٣) سورة الضحى: الآية رقم ٧.

(٤) سورة يس: الآية رقم ٦٢.

(٥) سورة طه: الآية رقم ٧٩.

(٦) سورة النساء: الآية رقم ١١٣.

(٧) سورة ص: الآية رقم ٢٦.

(٨) سورة الفرقان: الآية رقم ٤٤.

﴿يَعْلَمُونَ حِينَ يَرَوْنَ الْعَذَابَ مَنْ أَضَلُّ سَبِيلاً﴾(٨) وقال: ﴿وَمَن يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلالاً مُّبِينًا﴾(٩). وقال: ﴿يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ أَن تَضِلُّوا﴾(١٠). بمعنى النفى والإنكار، ولو أنه تعالى أضل، بأن خلق الكفر، أو بأن دعا إليه، لم ينسب ذلك إلى غيره ولا ذم عليه، ولكان الضال معذورًا؛ لأنه تعالى أضطره إليه، وفعله فيه!

ثم نعود إلى الآية فنقول:

قد بينا أن ظاهر الضلال ليس هو الكفر بل هو الهلاك، وإنما سمى الكفر به من حيث يؤدى إليه، فكيف يصح تعلقهم بالظاهر؟

وبعد، فلو كان محتملاً مشتركًا، لكان لا تعلق لهم فى الظاهر؛ لأنه ليس بأن يحمل على ما قالوه، أولى من أن يحمل على ما قلناه، من أنه يهلك ويعاقب من يستحق ذلك.

وبعد، فإن حمله على هذا الوجه أولى؛ لأنه تعالى قد ذكر فى آخره ما يشهد له فقال: ﴿وَمَا يُضِلُّ بِهِ إِلاَّ الْفَاسِقِينَ﴾(٤) فخبر أنه إنما يضل - بما تقدم ذكره - الفاسق، ولو كان المراد به الكفر والمعصية، لكان قد أضل به الفاسق والكافر والمؤمن، وإذا أرتد، والمبتدى، بالكفر وما تقدم منه إيمان ولا فسق!

فإن قال: فكيف يريد به العقوبة وقد قال: ﴿يُضِلُّ بِهِ كَثِيراً﴾(٥) ففيه إلى المثل الذى ضربه. وليس للعقوبة بها تعلق؟

قيل له: إذا ثبت أن المراد به العقوبة، حمل الكلام على أن فيه حذفًا،

---

(١) سورة الفرقان: الآية رقم ٤٢ وفى الأصل فسيعلمون.

(٢) سورة الأحزاب: الآية رقم ٣٦.

(٣) سورة النساء: الآية رقم ١٧٦.

(٤) سورة البقرة: الآية رقم ٢٦.

(٥) سورة البقرة: الآية رقم ٢٦.

ويكون التقدير فيه أن نقول: يضل بالكفر كثيراً فى الآخرة، لأن من كفر بذلك يضله فى الآخرة، بمعنى أنه يعاقبه، أو يأخذ به عن طريق الجنة إلى طريق النار.

وأراد بقوله: ﴿وَيَهْدِي بِهِ كَثِيراً﴾[1] أحد أمرين: إما الدلالة والبيان. وخصَّ به كثيراً؛ لأنهم الذين اهتدوا، كما خص المتقين بذلك فيما قدمناه من الآية، لهذه الجملة، وتجوز. وإما أن يريد به: ويهدى بالإيمان به فى الآخرة إلى طريق الجنة كثيراً، وكل ذلك يبين أنه لا يدل على ما ذهبوا إليه.

وقد قيل: إنه أضاف الضلال إلى نفسه لما ضلوا عند ضربه المثل، على مجاز الكلام، كقوله: ﴿وَأَضَلَّهُمُ السَّامِرِيُّ﴾[2] لما ضلوا عند دعائه، وكقوله: ﴿رَبِّ إِنَّهُنَّ أَضْلَلْنَ كَثِيراً مِّنَ النَّاسِ﴾[3] لما ضلوا عندها وبسببها، وكقول العربى لمن فعل ما عنده ظهر فى الغير التعب أو البخل أو الجبن: إنه أتعبه وأبخله وهذا كثير فى اللغة.

ثم يقال للقوم: لولا أن المراد بالضلال العقوبة، على ما نقوله، لم يذمهم بذلك، ولما صح أن يقول: ﴿وَمَا يُضِلُّ بِهِ إِلاَّ الْفَاسِقِينَ الَّذِينَ يَنقُضُونَ عَهْدَ اللَّهِ مِنْ بَعْدِ مِيثَاقِهِ﴾[4] .... إلى آخره، فيصفهم: بما له استوجبوا العقاب، ولما صح أن يضيف إليهم الفسق ونقص العهود، إلى غير ذلك مما نسبه إليهم، ولما صح أن يصفهم بأنهم الخاسرون[5]، لأن الخاسر فى اللغة، هو الذى فعل

---

(١) سورة البقرة: الآية رقم ٢٦.

(٢) سورة طه: الآية رقم ٨٥.

(٣) سورة إبراهيم: الآية رقم ٣٦.

(٤) سورة البقرة: الآية رقم ٢٦ - ٢٧.

(٥) تتمة الآية ٢٧ ﴿وَيَقْطَعُونَ مَا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ أَن يُوصَلَ وَيُفْسِدُونَ فِي الأَرْضِ أُوْلَئِكَ هُمُ الْخَاسِرُونَ﴾.

ما أورثه الحرمان والمضرة، ولو لم يكن منهم فعل لما وصفهم بذلك، ولولا صحة ما قلناه، لما جاز أن يقول تعالى بعد ذلك: ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنتُمْ أَمْوَاتًا فَأَحْيَاكُمْ﴾[1]؟ فيذمهم ويوبخهم، ويؤكد ذلك بذكر نعمة الله عليهم، وهم مع ذلك كالظروف لا يفعلون، وإنما يفعل فيهم.

وقد بين شيوخنا أن على قولهم لا يكون لله عز وجل على الكفار نعمة، ولا يمكن القول بأنه يلزم شكره وعبادته، بل يجب القول بأنه يستحق الذم، بل أعظم الذم!! وبيان ذلك أن النعمة هى المنفعة التى "لا يعقبها مضرة أعظم منها، إذا كانت حسنة.

ولذلك لا يعد من أطعم غيره خبيصًا مسمومًا بأنه من المنعمين، فإذا صح ذلك وكان عند القوم أن الله تعالى خلق الكفار للنار، وما خلقهم إلا لها، وعلى ذلك يحملون قوله عز وجل: ﴿وَلَقَدْ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ كَثِيرًا مِّنَ الْجِنِّ وَالإِنسِ﴾[2] ويروون عن رسول الله ﷺ أنه قال: (قال الله تعالى: خلقت هؤلاء للجنة ولا أبالى، وهؤلاء للنار ولا أبالى) ومن خلق الحى ليستدرجه إلى الكفر، ولكى يعاقبة بين أطباق النيران أبد الآبدين ودهر الداهرين، ولم يخلقه إلا لذلك وما أراد منه سواه، وما مكنه إلا منه، لا يجوز أن يكون منعمًا عليه، وذلك كفر عند الأمة ورد لنص الكتاب الذى ذكرناه وغيره، وصح أن الشكر إنما يلزم المنعم عليه؛ لأنه اعتراف بالنعمة على وجه مخصوص.

فإذا كان عند القوم أنه تعالى لم ينعم على الكافر، لزمهم ذلك على ما بيناه، ولم يمكنهم أن يقولوا بوجوب الشكر عليه، وذلك كفر عند الأمة،

---

(١) سورة البقرة: الآية رقم ٢٨.

(٢) سورة الأعراف: الآية رقم ١٧٩.

لأنهم يقولون: إن من قال بأنه لا يلزم أحدًا من العقلاء شكر الله فهو كافر. والعبادة إنما تجب للنعم العظيمة التى هى أصول النعم التى تستقل بنفسها ولا تتم سائر النعم إلا بها، ولذلك اختص تعالى بأنه يستحق العبادة دون غيره.

لما اختص بأن فعل أصول النعم، على ما بيناه، وقد بينا أنه لا نعمة لله على الكافر، على قولهم، فكيف يصح أن تلزمهم عبادته؟

وعلى قولهم، هو الذى تعالى خلق فيهم الضلال والقدرة الموجبة للكفر، وسلبهم قدرة الإيمان ونفس الإيمان، وجعلهم بحيث لا يمكنهم الانفكاك عماهم فيه من الكفر والضلال، فيجب أن يكون ضرره على هذا الكافر أعظم من ضرر إبليس وجنوده؛ لأنهم إنما يدعون إلى الضلال فقط. ولا سلطان لهم على الكافر إلا بالوسوسة فقط، وفاعل المضرة أعظم حالاً فى الذم والإساءة من الداعى إليه، فيجب على قولهم أن يكون تعالى أحق بالذم من إبليس عليه اللعنة، تعالى الله عما يقولون علوًا كبيرًا!

٢٣ - **مسألة**: قالوا: وقد قال تعالى ما يدل على أنه جسم يجوز عليه المكان فقال: ﴿**هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُم مَّا فِي الأَرْضِ جَمِيعًا ثُمَّ اسْتَوَىٰ إِلَى السَّمَاءِ**﴾[1] والاستواء إنما يصح على الجسم، كما أن القيام والقعود إنما يصحان عليه، ويوجب جواز الانتقال عليه أيضًا.

والجواب عن ذلك، أن الاستواء محتمل فى اللغة، وتختلف مواقعه بحسب ما يتصل به من القول: فقد يراد به الاستيلاء والاقتدار، وهو الذى عناه الشاعر بقوله:

قد استوى بشر[2] على العراق من غير سيف ودم مهراق

---

(١) سورة البقرة: الآية رقم ٢٩.

(٢) هو بشر بن مروان أخو الخليفة الأموى عبد الملك بن مروان وقد ولاه إمارة العراق.

وإنما أراد أن بشر بن مـروان استـولى على العراق واقتـدر عليهـا وعلا وظهر؛ لأنه لا يجوز أن يمدحه بأنه جالس فى موضع بالعراق! ولأنه لو أراد المكان لذكر موضعًا مخصوصًا؛ لأن كل العراق لا يكون مكانًا لاستوائه، وقد يقول الفصيح قد استوى لفلان هذه المملكة واستوى له هذا الأمر.

وقد يراد بالاستـواء تساوى الأجزاء المؤلفة. وذلك نحو قـولهم استوى الحائط، واستوت الخشبة: إذا تألفت على وجه مخصوص.

وقد يستعمل ذلك بمعنى القصد فيقال: استويت على هذا الأمر واستقام لى، بمعنى: قصدت إليه.

وقد يقال: استوى حـال فلان فى نفسه وماله، ويراد بذلك زوال الخلل والسقم.

وقد يراد بذلك الانتصاب جـالسًا أو راكبًا أو قائمًا، كمـا يقال: استوى فلان على الكرسى، وعلى دابته.

وإذا كانت اللفظة تسـتعمل على هذه الجـهات، فكيف يصح للمشبـهة التعلق بها؟

وقد ذكر أبو على[1] رحمه الله أن المراد بذلك: ثم قـصد لخلق السماء وأراد ذلك، ولذلك عـداه بـ «إلى» ولا يكاد يعـدى بـ «إلى» ذلك إذا أريد به الاستواء على المكان.

ويبين ذلك أنه لو أريد به الاستـواء على المكان لوجب أن تكون السماء مخلوقة من قبل هذا الاسـتواء، ليصح أن يستوى عليهـا وينتقل إليها، والآية تدل على خـلافـه؛ لأنه تعـالى قـال: ﴿ثُمَّ اسْتَوَىٰ إِلَى السَّمَاءِ فَسَوَّاهُنَّ سَبْعَ سَمَوَاتٍ﴾[2]، يبين ذلك أنه تعالى ذكر هذه الآية على جهة الامتنان، ولو أراد

(١) هو أبو على الجبائى رئيس المعتزلة.

(٢) سورة البقرة: الآية رقم ٢٩.

به أنه انتقل إلى السماء جالسًا لم يكن علينا بذلك نعمة، لأن حالنا فيما يختصنا من النعم لا يختلف بأن تتغير أماكنه لو جازت عليه، تعالى الله عن ذلك، فيجب أن تحمل الآية على أن المراد بها أن خلق لنا ما فى الأرض، وخلق لنا السموات وسواها، لتتكامل بخلقها النعم علينا من الوجوه التى لا تحصى.

ثم يقال للقوم: إن كان الأمر كما ظننتم فيجب أن يكون تعالى محتاجًا إلى مكان، لأنه كان على الأرض ثم استوى إلى السماء وانتقل إليها، وهذا يوجب حاجته إلى المكان فيما لم يزل.

وفى ذلك قدم الأجسام، ونقض القول بأنه خلق السموات والأرضين. بل يوجب أن يكون تعالى محدثًا، لأن من جاز عليه الانتقال والمجئ والذهاب فلابد من أن يكون جسمًا مؤلفًا، وما هذا حاله لا يخلو من الحوادث، وفى هذا إبطال الصانع أصلاً، فضلاً عن أن يتكلم فى صفاته!

وإن سأل المجبِّر فقال: إن قوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُم مَّا فِي الأَرْضِ جَمِيعًا﴾[1]، وفى الأرض الفساد والظلم وأفعال العباد، فيجب أن يدل ظاهره على أنه الخالق لها.

والجواب عن ذلك: أن ظاهره يدل على أنه خلق ما فى الأرض، ولا يعلم أن فى تلك الحال التى خلق هذه الأمور كان هناك فساد على ما ذكرته. فظاهره لا دلالة لك فيه.

وبعد، فإن قوله: ﴿مَّا فِي الأَرْضِ﴾ يقتضى كون ذلك الشىء فى الأرض، والأرض ظرف له ومكان، وهذا إنما يصح فى الأجسام دون أفعال العباد،

(١) سورة البقرة: الآية رقم ٢٩.

يبين ذلك أنه تعالى قال: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُم مَّا فِي الأَرْضِ جَمِيعًا﴾[1]، فيجب أن يكون المخلوق لنا، فلا يجوز أن يراد به فعلنا، بل يجب أن يكون الأمور التى ينتفع بها، وهذا لا يكون إلا الأجسام.

فإن سأل من يقول بالإباحة فقال: إن قال تعالى: ﴿خَلَقَ لَكُم مَّا فِي الأَرْضِ جَمِيعًا﴾ يدل على أن هذه الأمور كلها مباحة ولنا التصرف فى جميعها، فكيف قولكم فيه؟

فالجواب عن ذلك: أنه تعالى فى الجملة خلق مافى الأرض للعباد لكى ينتفعوا بها، فالظاهر فى الجملة لا يخال ما ثبت بالدليل، فأما من جهة التفصيل فلابد من شرط، ولا فرق بين أن يكون منطوقًا به أو معروفًا بالعقل.

وهو أن لنا أن نتصرف فيه، ما لم يؤد إلى مضرة على وجه، لأنه لا شبهة فى أنه تعالى إذا خلق السموم فليس لنا تناولها؛ لما أدى إلى مضرة، فالمراد به ما ذكرناه، والمضرة قد تكون عاجلة وآجلة، وقد تكون فينا وفى غيرنا، فمتى أنتفت كان لنا الانتفاع بما فى الأرض. وهذه الجملة مبينة فى باب الحظر والإباحة من أصول الفقة.

فإن قال: إن كان فى جملة ما فى الأرض ما يحرم التصرف فيه، فكيف امتن علينا فى جميعه بأنه خلقه لنا؟

قيل له: إن ما يحرم تناوله قد ينتفع به بالاعتبار وبالاستدلال، وبأن تميزه من غيره فى أنه يجب تجنيه، فإذا شق ذلك علينا انتفعنا به من جهة الثواب، فربما يزيد النفع بالمحرم، من الوجه الذى قلنا، على النفع بالمحلل؛ لأن ذلك عاجل منقطع، وهذا آجل دائم.

(١) سورة البقرة: الآية رقم ٢٩.

٢٥ - وقوله تعالى: ﴿وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾[١] يبين فساد قول المشبهة؛ لأنه لو كان جسمًا ذا قلب، لوجب أن تكون علومه متناهية، فكان لا يصح أن يكون عالمًا بكل شيء.

٢٦ - **مسألة**: قالوا: وقد ذكر تعالى فيها بعد ذلك ما يدل على أنه يريد الفساد، بقوله: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً قَالُوا أَتَجْعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ﴾[٢] فلما لم ينكر ذلك من قولهم، دل على أنه أراد الفساد!

والجواب عن ذلك: أن العلم بأن العاصي يعصي في المستقبل لا يوجب كون العالم مريدًا، لأنا نعلم ذلك من إبليس، ومن الكفار ولا نريدها منهم بل ننكرها ونسخطها.

وكان رسول الله صلى الله عليه وآله يعلم من أبي لهب وغيره أنه يستمر على كفره ولم يكن يريد ذلك، بل كان يكرهه وينهى عنه ويزجر عن فعله، فإذا لم يقتض إلا أنه تعالى على أنهم يفسدون في الأرض فقط وهذا لا يوجب كونه مريدًا لفسادهم، فقد بطل تعلقهم بالظاهر.

فإن هم فزعوا إلى أن يقولوا: إنه تعالى إذا علم أنهم يفسدون ثم اخترع وكلف وأسكن الأرض، دلت هذه الجملة على أنه يريد فسادهم، فهذا تعلق بغير الظاهر، وهو مع ذلك فاسد.

لأن الواحد منا قد يفعل الآلة ويغلب في ظنه أنها تستعمل في الفساد، ولا يحب أن يريد ذلك؛ وهذا ما نجده في أنفسنا.

---

(١) سورة البقرة: الآية رقم ٢٩.

(٢) سورة البقرة: الآية رقم ٣٠.

وكذلك إذا قالوا: إنه تعالى لما فعل ذلك وهو متمكن من المنع منه. ولم يمنع، دل على أنه يريد الفساد، فذلك باطل؛ لأن النصرانى الضعيف قد نتمكن من منعه الاختلاف إلى البيع، ولا يحب أن نريد اختلافه إليها.

ثم يقال للقوم: إنه تعالى بما حكاه عن الملائكة من فصلهم بين الطاعة والمعصية، وبين المفسد فى الأرض والمسبِّح والمقدس لله، دل على أنه تعالى إنما أراد الطاعة دون الفساد؛ لأنه لو كان أرادهما جميعًا لم يكن لهذا القول منهم معنى.

وبعد، فلو كان الفساد والتسبيح والتقديس من قبله تعالى وبإرادته، لم يكن ليمدحوا أنفسهم، وليفضلوها بأنهم يسبحون ويقدسون على من يفسد فى الأرض؛ لأن الأسود لا يصح أن يفتخر على الأبيض، على هذا الحد لما كان جميعًا من قبله تعالى.

وقوله تعالى: ﴿**قَالَ إِنِّي أَعْلَمُ مَا لا تَعْلَمُونَ**﴾[1] يدل على أنه أراد به أن يعلم أن الصلاح أن يجعل ذلك الخليفة فى الأرض، وإن كان المعلوم أنه يقع من بعض ولده الفساد، وأن قصده يجعله إياه خليفة فى الأرض، هو ذلك الوجه من الصلاح، دون الفساد الواقع منهم.

٢٧ - مسألة: قالوا: وقد ذكر بعد ذلك ما يدل على أنه تعالى يكلف العبد مالا يطيقه، ولا سبيل له إلى إيجاده فقال: ﴿**وَعَلَّمَ آدَمَ الأَسْمَاءَ كُلَّهَا ثُمَّ عَرَضَهُمْ عَلَى الْمَلائِكَةِ فَقَالَ أَنْبِئُونِي بِأَسْمَاءِ هَؤُلاءِ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ**﴾[2] ومعلوم من حالهم أنه لم يمكنهم أن يخيروه بهذه الأسماء، لفقد معرفتهم فيها، وهذا يدل على قولنا فى الاستطاعة والمخلوق جميعًا.

---

(١) سورة البقرة: الآية رقم ٣٠.

(٢) سورة البقرة: الآية رقم ٣١.

والجواب عن ذلك، أن ظاهره لا يدل على ما قالوه؛ لأنه إن كان أمرًا فهو أمر بشرط أن يكونوا صادقين، فإن لم يكن معهم العلم بكونهم صادقين فيما يخبرون به، زال التكليف عنهم أصلاً.

فإن قال: قد يكون صادقًا وإن لم يعلم ذلك، فما قلتموه لا يجب؟

قيل له: متى جعل ذلك شرطًا فى التكليف، وجب أن يعلمه المكلف؛ ليعلم أنه قد أدى ما كلف عند حصول شرطه، ويعلم خلافه عند زوال الشرط، فإذا وجب ذلك ولم يكن لهم إلى العلم به سبيل، فالتكليف زائل، فلم يحصل من ذلك أنه كلفهم على كل حال، فيكون لهم فيه متعلق، وذلك بمنزلة أمره تعالى المصلى بأن يتطهر إن وجد الماء، فإذا لم يجده لا يجب عليه أن يكون مأمورًا به، فيتعلق بذلك فى أنه قد كلف مالا يقدر عليه! فهذا الوجه يمنع من التعلق بالظاهر.

وبعد، فإن الظاهر إنما يدل على أنه أمرهم بما لا سبيل لهم إلى معرفته وتمييزه عن غيره، وذلك مالا يجيزه أكثر المجبرة؛ لأنهم إنما يجيزون الأمر بما لا يطلق إذا كان لا يحتاج المأمور فى ذلك إلا إلى القدرة فقط.

فأما إذا احتاج إلى غيره من علم وعقل وجارحه وآلة، فإنهم لا يجيزونه ويجرونه مجرى تكليف العاجز الذى يمتنع عليه الفعل والترك جميعا. وهذا الوجه أيضا يمنع من التعلق بالظاهر.

هذا، وقد علمنا أنه ليس بتكليف ولا أمر، بل هو تقريع وتقرير، وذلك أنه تعالى بين أنه خص آدم عليه السلام بأن علمه الأسماء ليكون معجزًا له، فأراد أن يبين للملائكة أن هذا الاختصاص يوجب نبوته، فقررهم بقوله: ﴿أَنْبِئُونِي بِأَسْمَاءِ هَؤُلاءِ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ﴾[1] على ذلك، ونبه من حالهم

(١) سورة البقرة: الآية رقم ٣١.

على أنهم إذا لم يختصوا بما اختص به آدم مما فيه انتفاض عادة، فيجب أن يكون نبيًا، ولذلك حكى عنهم ما يدل على الانقياد، وهو قولهم: ﴿قَالُوا سُبْحَانَكَ لا عِلْمَ لَنَا إِلاَّ مَا عَلَّمْتَنَا﴾[1] فبين أنه تعالى لم يختصهم بهذا العلم لم يحصل لهم كما حصل لآدم صلى الله عليه. هذا بين لم يدبره.

وصيغة الأمر قد ترد ولا تكون أمرًا، بل تكو تهديدًا وتقريرًا وتقريعًا وإباحة، ويعلم حاله بما يتقدم من الكلام ويتأخر، وقد بينا أن صدر الكلام يدل على أنه تقريع وليس بأمر. وقوله تعالى من بعد: ﴿قَالَ يَا آدَمُ أَنْبِئْهُم بِأَسْمَائِهِمْ فَلَمَّا أَنْبَأَهُم بِأَسْمَائِهِمْ قَالَ أَلَمْ أَقُل لَّكُمْ إِنِّي أَعْلَمُ غَيْبَ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ وَأَعْلَمُ مَا تُبْدُونَ وَمَا كُنتُمْ تَكْتُمُونَ﴾[2] يدل على جميعه على أن الغرض بالأول هو التقرير، لأنه لو كان تكليفًا لكان لا يتغير حاله بأن يخبرهم آدم عليه السلام بالأسماء، ولم يكن لقوله تعالى عند ذلك: ﴿إِنِّي أَعْلَمُ غَيْبَ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ﴾[3] معنى، وإذا حمل على أنه تقرير ويحسن موقعه؛ لأنه تعالى بعد إخبار آدم عليه السلام بين لهم أنه قد خصه بما أفرده من الأسماء مفصلاً، وأنه تعالى يعلم الغيب، فلذلك صح أن يعرفه الأمور المستقبلة، ولذلك صح أن يخصه بذلك. وهذا بين.

فإن سأل بعض أصحابنا فقال: يجب أن تكون الآية دالة على أن الأسماء كلها توقيف، وأنها لا تقع بالمواضعة، وقال: إذا صح أن يعلم آدم جميع الأسماء لم يمتنع فى كل العباد أن يعلموا ذلك وفهموا، فمن أين أن فيها ما وقع بالمواضعة؟

---

(١) سورة البقرة: الآية رقم ٣٢.

(٢) سورة البقرة: الآية رقم ٣٣.

(٣) سورة البقرة: الآية رقم ٣٣.

والجواب عن ذلك: أن ظاهر القول يدل على أنه تعالى علم آدم عليه السلام - فقط - الأسماء كلها، ولا يدل على أن ابتداء اللغات من أربابها وقع بالمواضعة أو التعليم، فلا يمتنع فى أرباب اللغات أن يكونوا تواضعوا عليها وإن كان آدم عليه السلام قد عرف حالهم فيها.

واعلم أن الأسماء إنما توصف بذلك لا لصيغتها، لكن لأنه قصد بها وجهًا مخصوصًا. وقوله تعالى: ﴿وَعَلَّمَ آدَمَ الأَسْمَاءَ كُلَّهَا﴾[1] ظاهره يقتضى تقدم كونها أسماء؛ لأنها إذا لم تكن قد اختصت بذلك من قبل، كان تعالى مبتدئًا باللغة.

ومن علم غيره ما تواضع عليه فى الحال لا يوصف بذلك، فيجب أن يكون المراد بذلك أنه علمه ما تقدمت المواضعة عليه، أو ما ستقع المواضعة عليه، وفى هذا إبطال ما تعلقوا به وتحقيق ما نقوله.

وقد بين شيخنا أبو هاشم رحمه الله[2]، أنه تعالى لا يصح أن يعرف المكلف الأسماء كلها؛ لأنه لابد من مواضعة متقدمة على لغة واحدة، ليفهم بها سائر اللغات، فمتى لم تتقدم، لم يصح أن يعرفه مع التكليف؛ لأن تعريف الأسماء يقتضى تعريف المقاصد، ولا يصح فيمن يعرف الله بالاستدلال أن يعرف مقاصده ضرورة، حتى إذا عرف لغة واحدة صح أن يخاطبه بها فيعرفه سائر اللغات، فلابد أن يكون آدم قد عرف مواضعة الملائكة على لغة ما، ثم علمه الله الأسماء فى سائر اللغات بتلك اللغة.

وقد قيل: إن الله عز وجل ذكر الأسماء وأراد المسميات، ولذلك قال تعالى: ﴿ثُمَّ عَرَضَهُمْ عَلَى الْمَلائِكَةِ﴾[3] وذلك لا يليق بالأسماء، لكنه لما لم

---

(١) سورة البقرة: الآية رقم ٣١.

(٢) هو أبو هاشم عبد السلام بن محمد بن عبد الوهاب الجبائى وهو خليفة والده أبو على الجبائى فى رئاسة المعتزلة.

(٣) سورة البقرة: الآية رقم ٣١.

يصح من آدم عليه السلام، تعريف ما علم من المسميات إلا بذكر الأسماء، جاز أن يقول: ﴿أَنبِئُونِي بِأَسْمَاءِ هَؤُلاءِ﴾(١)، وجاز أن يقول: ﴿فَلَمَّا أَنبَأَهُم بِأَسْمَائِهِمْ﴾(٢).

والظاهر على الوجه الأول أدل، ولا يجب إذا دخل المجاز فى بعض الكلام أن يصرف سائره عن الحقيقة.

٢٨ - مسألة: قالوا: وقد ذكر تعالى بعده ما يدل على أنه لم يرد من إبليس السجود، وهو قوله: ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلائِكَةِ اسْجُدُوا لآدَمَ فَسَجَدُوا إِلاَّ إِبْلِيسَ أَبَىٰ وَاسْتَكْبَرَ وَكَانَ مِنَ الْكَافِرِينَ﴾(٣).

فلو كان أراد منه ذلك لم يصح أن يأبى ويستكبر؛ لأن ذلك يؤدى إلى جواز المنع عليه، تعالى عن ذلك.

والجواب عن ذلك: أن ظاهر الآية إنما يدل على أنه امتنع عن ذلك؛ لأن الإباء هو بمعنى المنع والامتناع فى اللغة، وامتناعه لا يدل على أنه تعالى لم يرده منه، فليس لهم فى الظاهر دلالة.

بل يدل الظاهر على ما نقوله؛ لأنه تعالى لو لم يكن قد أمره بالسجود فى جملة الملائكة، وأراده منه. لم يكن ليستثنيه من جملتهم؛ لأنه إذا لم يكن منهم اسمًا فلابد من مشاركته لهم فى المعنى، ليصح الاستثناء.

وليس ذلك إلا أنه داخل فى جملتهم فى أنه قد كلف السجود، وقد بينا أن الأمر والتكليف يقتضيان الإرادة، وكيف يصح أن لا يريده منه، وبذمة على امتناعه، ويصفه بأنه استكبر وكان من الكافرين؟!

---

(١) سورة البقرة: الآية رقم ٣١.

(٢) سورة البقرة: الآية رقم ٣٣.

(٣) سورة البقرة: الآية رقم ٣٤.

وقد تعلق شيوخنا المتقدمون بهذه الآية فى أن العبد يفعل ويقدر على الشىء وتركه؛ لأن العرب لا تصف الإنسان بأنه أبى الفعل إلا ويمكنه أن يفعله ويتركه، وهذا ظاهر من حالهم.

والممنوع الذى لا يمكنه الانفكاك مما منع منه لا يصح أن يوصف عندهم بذلك، فإذا صح ذلك، فالواجب أن تدل هذه الآية على أن إبليس كان قادرًا على أن يسجد. وفى ذلك دلالة على تقدم القدرة، وعلى أنه قدرة على الشىء وضده.

فإن سأل فقال: أليس هذه الآية تدل على أن السجود قد يحسن لغير الله عز وجل!؟

قيل له: إن السجود لآدم لا يدل على أنه تعظيم لآدم وعبادة له، وإنما كان يصح ما ذكرته لو دل على هذا الموضع، ولو أن أحدنا قال لغيره: صل للقبلة واسجد لها، لم يدل ذلك على أنها المعبود.

وقد قالت الفقهاء: إن فلانا سجد للسهو والمراد بذلك أنه سبب السجود، لا أنه المعبود بالسجود.

فإن قال: فإن كان الأمر كذلك فيجب أن لا يكون لآدم فيه مزية، وإن كان كالقبلة! وفى هذا إبطال تعظيمه لذلك وتفضيله!.

قيل له: ليس الأمر كما زعمته؛ لأنه وإن لم يكن عبادة له فقد يقصد به تعظيمه على بعض الوجوه، فيحصل له المزية. وهذا نحو أن يأمر النبى صلى الله عليه بالصلاة فتفعلها، فيكون فى فعلها له المزية والتعظيم من حيث أطعناه بفعلها، وعظمناه بالتلقى والقبول، فكذلك لا يمتنع مثله فى آدم صلوات الله عليه.

٢٩ - **مسألة**: قالوا: وقد ذكر تعالى بعد ذلك ما يدل على أن الهدى من الله تعالى، فقال: ﴿**قُلْنَا اهْبِطُوا مِنْهَا جَمِيعًا فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُم مِّنِّي هُدًى فَمَن تَبِعَ هُدَايَ فَلا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلا هُمْ يَحْزَنُونَ**﴾(١).

والجواب عن ذلك: أنا قد بينا أن الهدى في الحقيقة هو الدلالة والبيان، وذلك منه لا من غيره، وإنما ينكر أنه تعالى يخلق في قلب المؤمن الإيمان، ولا ينكر أن يقال في الإيمان: أنه من الله عز وجل، من حيث أنه أعلن عليه وسهل ويسر ولطف.

وظاهر الآية إنما يدل على ما نقول؛ لأنه أراد: فإما يأتينكم مني دلالة وبيان، فمن تبع ذلك بأن تمسك به وعمل بموجبه فلا خوف عليهم.

ثم يقال للقوم: لو كان الهدى هو الإيمان لما صح أن يقول تعالى: ﴿**فَمَن تَبِعَ هُدَايَ**﴾(٢) لأن الكلام يقتضي أن فعلهم هو غير الهدى الذي اتبعوه؛ ولذلك أضاف الهدى إلى نفسه والاتباع إليهم.

وذلك يدل على تغاير الأمرين، وأن الهدى غير الإيمان، ولو كان تعالى خلق الإيمان فيهم لم يجز أن يجعل الجزاء على ذلك أنه: ﴿**فَلا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلا هُمْ يَحْزَنُونَ**﴾(٣) لأن الجزاء إنما يستحق على فعل المجازى.

٣٠ - **مسألة**: قالوا: وقد قال تعالى بعده ما يدل على أنه جسم لا يجوز عليه المكان واللقاء، فقال: ﴿**الَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُم مُّلاقُوا رَبِّهِمْ وَأَنَّهُمْ إِلَيْهِ رَاجِعُونَ**﴾(٤)

---

(١) سورة البقرة: الآية رقم ٣٨.

(٢) سورة البقرة: الآية رقم ٣٨.

(٣) سورة البقرة: الآية رقم ٣٨.

(٤) سورة البقرة: الآية رقم ٤٦.

والملاقاه تدل على قلناه، والرجوع إليه كمثل، فكيف يصح لكم هذا مع نفى التشبيه عنه تعالى؟

والجواب عن ذلك: أن الظاهر يقتضى أنهم ظنوا ذلك، ولا يجب فى الظن أن يكون مظنونه على ما تناوله، فلا يصح تعلقهم به! والمفسرون حملوه على أن المراد به العلم، لكن ذلك مجاز، فالذى قلناه من تركهم الظاهر صحيح.

فإذا حمل على العلم فالمراد به عند شيوخنا رحمهم الله، أنهم يعلمون أنهم ملاقوا ما وعدهم به من الثواب، وأنهم راجعون إلى حيث لا يملك الأمور سواه، فذكر تعالى نفسه وأراد فعله، كقوله تعالى: ﴿وَلَوْ تَرَىٰ إِذْ وُقِفُوا عَلَىٰ رَبِّهِمْ﴾(١) وقوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُؤْذُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾(٢) وقوله: ﴿يَخْشَوْنَ رَبَّهُم﴾(٣).

إلى ما شاكله مما يكثر ذكره. وليس اللقاء هو التجاوز على جهة المشاهدة؛ لأن الضرير قد يلقى غيره إذا سمع خطابه وإن لم يشاهده، وقد يبعد من مخاطبه ويعد ملاقيًا له.

ثم يقال للقوم: يجب على ما ذكرتم أن يكون تعالى فى موضع دون موضع؛ ليصح فيه الملاقاة والرجوع إليه، ولو كان كذلك لوجب أن لا يصح أن يعلم إلا ما يختص بذلك المكان.

ولوجب أن لا يصح أن يفعل إلا هناك، ولوجب أن يحتاج إلى المكان فيما لم يزل، فكل ذلك يبين بطلان تعلقهم بالظاهر.

---

(١) سورة الأنعام: الآية رقم ٣٠.

(٢) سورة الأحزاب: الآية رقم ٥٧.

(٣) من الآية رقم ٤٩ سورة الأنبياء، و١٨ من سورة فاطر، و٢٣ من سورة الزمر.

٣١ - **مسألة**: قالوا: وقد ذكر تعالى بعده ما يدل على أنه الخالق للإيمان والطاعة، والمفضل بها المؤمن على الكافر، فقال: ﴿**يَا بَنِي إِسْرَائِيلَ اذْكُرُوا نِعْمَتِيَ الَّتِي أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ وَأَنِّي فَضَّلْتُكُمْ عَلَى الْعَالَمِينَ**﴾[1] فبين أنه أنعم عليهم بأن فضلهم، وذلك التفضيل ليس إلا بما اختصوا به من الطاعات.

والجواب عن ذلك: أن ما ذكره إنما كان يتم لو لم يقع التفضيل إلا بالإيمان فقط، فلا ظاهر إذن يصح تعلقهم به، ولا يمتنع أن يكون تعالى فضلهم بالألطاف والتأييد والخواطر وضروب التنبيه على الخير؛ لعلمه بأن ذلك أجمع يؤثر فى حالهم، وأنه لا يؤثر فى حال غيرهم ممن المعلوم أنه يكفر على كل حال. وفى ذلك بطلان ما تعلقوا به.

وبعد، فإن التفضيل لو كان بالإيمان لم يدل على أنه من خلقه تعالى فيهم، بل يجب أن يحمل على أنه نسبة إلى نفسه من حيث فعل المعونة والتسهيل والألطاف، وما عنده وقع ذلك منهم، فجاز أن يضيف الإيمان إلى نفسه من حيث فعل المقدمات التى عندها يختاره، على ما بيناه من أن أدب الولد. يضاف إلى الوالد إذا فعل من المقدمات ما عنده يختار التأدب.

٣٢ - **دلالة لنا**: وهو قوله عز وجل بعد ذلك: ﴿**وَاتَّقُوا يَوْمًا لاَّ تَجْزِي نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْئًا وَلا يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَاعَةٌ وَلا يُؤْخَذُ مِنْهَا عَدْلٌ وَلا هُمْ يُنصَرُونَ**﴾[2] يدل على أن من استحق العقاب لا يشفع النبى ﷺ، له ولا ينصره، لأن الآية وردت فى صفة اليوم ولا تخصيص فيها، فلا يمكن صرفها إلى الكفار دون أهل الثواب.

وهى واردة فيمن يستحق العذاب فى ذلك اليوم؛ لأن هذا الخطاب لا يليق إلا بهم، فليس لأحد أن يطعن على ما قلناه بأنه يمنع الشفاعة للمؤمنين

---

(١) سورة البقرة: الآية رقم ٤٧.

(٢) سورة البقرة: الآية رقم ٤٨.

أيضًا. ولو كان النبى ﷺ يشفع لهم لكان قد أغنى عنهم وأجزى، فكان لا يصح أن يقول تعالى: ﴿لاَّ تَجْزِي نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْئًا﴾(١). ولما صح أن يقول: ﴿وَلا يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَاعَةٌ﴾(٢) وقد قبلت شفاعته ﷺ فيهم. ولما صح أن يقول: ﴿وَلا يُؤْخَذُ مِنْهَا عَدْلٌ﴾(٣) لأن قبول الشفاعة وإسقاط العقاب إلى المغفرة، أعظم من كل فداء يسقط به ما قد استحقوه من المضرة، بل كان يجب أن تكون الشفاعة فداء لهم عما قد استحقوه من حيث نزول بها ولمكانها، ولما صح أن يقول: ﴿وَلا هُمْ يُنصَرُونَ﴾(٤) وأعظم النصرة تخليصهم من العذاب الدائم بالشفاعة. فالآية دالة على ما تقوله من جميع هذه الوجوه.

٣٣ - **مسألة**: قالوا: وقد قال عز وجل ما يدل على أن المعاصى من قبله، فقال تعالى: ﴿وَإِذْ نَجَّيْنَاكُم مِّنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَسُومُونَكُمْ سُوءَ الْعَذَابِ يُذَبِّحُونَ أَبْنَاءَكُمْ وَيَسْتَحْيُونَ نِسَاءَكُمْ وَفِي ذَلِكُم بَلاءٌ مِّن رَّبِّكُمْ عَظِيمٌ﴾(٥) فذكر أن المعاصى المتقدم ذكرها بلاء عظيم من ربهم، فأضافها إلى نفسه.

والجواب عن ذلك: أن المراد بقوله: ﴿وَفِي ذَلِكُم بَلاءٌ مِّن رَّبِّكُمْ عَظِيمٌ﴾(٦) أنه إحسان عظيم منه من حيث نجاهم ممن إذا تمكنوا منهم عاملوهم بهذه المعاملة وذلك فى الحقيقة مضاف إليه تعالى. والكلام فى أن الأيادى والإحسان تسمى بلاء، ظاهر فى اللغة، فليس فى الآية ما يدل على ما قالوه.

---

(١) سورة البقرة: الآية رقم ٤٨.

(٢) سورة البقرة: الآية رقم ٤٨.

(٣) سورة البقرة: الآية رقم ٤٨.

(٤) سورة البقرة: الآية رقم ٤٨.

(٥) سورة البقرة: الآية رقم ٤٩.

(٦) سورة البقرة: الآية رقم ٤٩.

ثم يقال للقوم: لو كان ما ذكره منه تعالى لما ذمهم ووبخهم عليه، ولما وصف تخليصهم منهم بأنه نعمة، ولوجب أن يكون إنما نجاهم بفعله من فعله، وهذا متناقض فى اللفظ والمعنى جميعًا!

٣٤ - دلالة: فأما قوله عز وجل: ﴿ثُمَّ عَفَوْنَا عَنكُم مِّنْ بَعْدِ ذَلِكَ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾(١). وقد ثبت أنه تعالى ممن لا يجوز عليه الشك، فيجب أن يكون المراد بذلك: لكى تشكروا، على طريقة اللغة، وذلك يدل على أنه لم يرد من جميعهم إلا الشكر.

وذلك يبطل القول بأنه أراد منهم ما يختارون، فأراد من الكافر ومن الشاكر الشكر، ولذلك لم يذكر تعالى فى شىء من كتابه: لعلكم تكفرون وتعصون، وإنما ذكر ذلك فى الطاعات.

٣٥ - مسألة: قالوا: وقد قال بعد ذلك ما يدل على جواز الرؤية عليه تعالى، فقال: ﴿وَإِذْ قُلْتُمْ يَا مُوسَىٰ لَن نُّؤْمِنَ لَكَ حَتَّىٰ نَرَى اللَّهَ جَهْرَةً﴾(٢) فترك موسى عليه السلام إنكار ذلك، وهذا يدل على أنه مجوَّز؛ وإن كان الصلاح أن لا تروه إلا فى الآخرة.

والجواب على ذلك: أن ليس فى الظاهر إلا قولهم والحكاية عنهم، فكيف يدل ذلك على أنه هو الحق، مع علمنا أنه لا خلاف بين الجميع أن هذا القول منهم باطل؟ لأنه ليس لأمة النبى ﷺ.

وقد دعاهم إلى الإيمان، أن يحتجوا بأنهم لا يؤمنون حتى يروا ربهم جهرة؛ لأن من يقول بجواز الرؤية على الله تعالى أيضًا، لا يجوز للمكلف أن يؤخر إيمانه إلى أن يراه، وأن يقول ذلك، ويجعله عذرًا فى ترك الإيمان.

---

(١) سورة البقرة: الآية رقم ٥٢.

(٢) سورة البقرة: الآية رقم ٥٥.

وبعد، فإن الآية تدل على ضد قولهم؛ لأنه تعالى خبَّر أنه عاقبهم بإنزال الصاعقة بهم لما قالوا ذلك، وإنزال العقوبة على الشيء يدل على أنه باطل؛ لأن الله عز وجل لا يعاقب على الحق، وإنما سأل قوم موسى عليه السلام ذلك؛ لكى يرد الجواب من قبله تعالى فى أنه لا يرى حسب ما سمعوه من موسى.

وإنما سأل ﷺ، عن لسان قومه، فلحقه ولحقهم ما ذكره تعالى، ثم أحياهم بعد أن أماتهم؛ لكى يطيعوه ويحولوا عن هذه الطريقة، فلهذا قال عز وجل ﴿ثُمَّ بَعَثْنَاكُم مِّنْ بَعْدِ مَوْتِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾[1] يعنى لكى تشكروا بالتمسك بالطاعة والعدول عن المعصية.

٣٦ - **دلالة**: وقوله عز وجل بعد ذلك: ﴿كُلُوا مِن طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ﴾[2] يدل على أن الرزق لا يكون من قبله إلا طيبًا حلالا، لأن الحرام قد نهى تعالى عن تناوله وتوعد عليه وزجر عن ذلك، فلا يصح دخوله تحت ما أباح تناوله.

٣٧ - **دلالة أخرى**: وقوله: ﴿وَمَا ظَلَمُونَا وَلَكِن كَانُوا أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾[3] يدل على بطلان قول المشبهة والمجبرة؛ لأنه لو كان تعالى جسمًا لصح أن يغتم ويألم، وكان يصح أن يظلم، تعالى الله عن ذلك، فلما نفى عن نفسه ذلك، علم استحالة ذلك عليه.

---

(١) سورة البقرة: الآية رقم ٥٦.

(٢) سورة البقرة: الآية رقم ٥٧.

(٣) سورة البقرة: الآية رقم ٥٧.

وقوله: ﴿وَلَكِن كَانُوا أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾[1] يدل على أنه تعالى لم يخلق فيهم المعاصى، وإلا كان هو الظالم لهم؛ لأنه إذا خلق فيهم القدرة الموجبة للكفر، والكفر وإرادة الكفر، وسلبهم قدرة الإيمان والإيمان، فقد جعلهم بحيث لا يمكنهم الانفكاك من الظلم والضرر، فكيف يصح مع هذا أن ينسب ظلمهم إلى أنفسهم؟!

٣٨ - دلالة أخرى لنا: وقد قال تعالى بعد ذلك: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَكُمْ وَرَفَعْنَا فَوْقَكُمُ الطُّورَ خُذُوا مَا آتَيْنَاكُم بِقُوَّةٍ﴾[2] فدل ذلك على أن قوة الأخذ حاصلة؛ ليصح منه تعالى هذا القول، ولو كانت القوة توجد منه تعالى مع الأخذ، لكان لا يصح أن يقول لهم، ولم يعطهم القوة كما لم يعطهم الأخذ: ﴿خُذُوا مَا آتَيْنَاكُم بِقُوَّةٍ﴾[3]، وذلك يدل على إثبات القوة، وإنها متقدمة للأخذ.

٣٩ - وقوله تعالى: ﴿وَاذْكُرُوا مَا فِيهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾[4] يدل على أنه تعالى أراد من جميعهم التقوى، على ما تقدم ذكره.

٤٠ - مسألة: قالوا: وقد قال تعالى بعد ذلك ما يدل على أن التوبة والطاعة من قبله تعالى فقال: ﴿ثُمَّ تَوَلَّيْتُم مِّن بَعْدِ ذَلِكَ فَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ لَكُنتُم مِّنَ الْخَاسِرِينَ﴾[5] فبين أنه لولا خلقه التوبة فيهم والطاعة لحلت بهم الخسارة.

والجواب عن ذلك: أنا قد بينا أنه تعالى قد فضل الطائع والتائب بمقدمات هى: المعونة والألطاف والتأييد والأحوال التى عندها يؤمن ويتوب،

---

(١) سورة البقرة: الآية رقم ٥٧.

(٢) سورة البقرة: الآية رقم ٦٣.

(٣) سورة البقرة: الآية رقم ٦٣.

(٤) سورة البقرة: الآية رقم ٦٣.

(٥) سورة البقرة: الآية رقم ٦٤.

ولولاها لما صح منه الإيمان، فقد فضلهم بذلك ورحمهم بأن بقَّاهم على هذا الوجه؛ ليتمكنوا من التوبة، ويزيلوا العقاب عن أنفسهم.

وليس فى الظاهر صفة ذلك الفضل حتى يصح تعلقهم به، فهى إذا محتملة، نتجاذب تأويلها من غير أن يدل الظاهر عليها.

ثم يقال للقوم: لو كان الأمر كما قلتم لم ينسب إليهم التولى، بل كان يجب أن يكون منه تعالى، ولما ذمهم بذلك، ولما جعل الخسران جزاء عليه.

٤١ - **مسألة**: قالوا: وقد ذكر بعد ذلك ما يدل على أنه يريد من خلقه ما يفعلون، فقال جل من قائل: ﴿**قَالُوا ادْعُ لَنَا رَبَّكَ يُبَيِّن لَّنَا مَا هِيَ إِنَّ الْبَقَرَ تَشَابَهَ عَلَيْنَا وَإِنَّا إِن شَاءَ اللَّهُ لَمُهْتَدُونَ**﴾[1] فبين أن الاهتداء يقع منهم بمشيئة الله تعالى:

والجواب عن ذلك: أن ظاهره يدل على أنه تعالى إن شاء اهتدوا، ولا يدل على غير ذلك. وهذا قولنا؛ لأنه عز وجل لو لم يكلف الاهتداء لم يصح من العبد أن يفعله، وإنما يصح ذلك متى جعله تعالى بحيث يمكنه أن يهتدى، وشاء ذلك منه، فهذا قولنا فى الطاعات كلها، فلا يصح تعلقهم به.

وبعد، فإن العادة فى الخطاب جارية فى أن الإنسان لا يخبر عن المستقبل إلا ويعلق ذلك بالمشيئة، فلذلك قال تعالى: ﴿**وَإِنَّا إِن شَاءَ اللَّهُ لَمُهْتَدُونَ**﴾[1]، ولا يدل ذلك على مشيئة حاصلة فى اللغة، وإنما الغرض إخراج الخبر من أن يكون قاطعًا من حيث لا يعلم أحدنا الأحوال فى المستقبل، فيقيد بذلك.

٤٢ - **دلالة**: وقوله تعالى: ﴿**فَوَيْلٌ لِّلَّذِينَ يَكْتُبُونَ الْكِتَابَ بِأَيْدِيهِمْ ثُمَّ يَقُولُونَ هَذَا مِنْ عِندِ اللَّهِ لِيَشْتَرُوا بِهِ ثَمَنًا قَلِيلاً فَوَيْلٌ لَّهُم مِّمَّا كَتَبَتْ أَيْدِيهِمْ وَوَيْلٌ لَّهُم مِّمَّا يَكْسِبُونَ**﴾[2].

---

(١) سورة البقرة: الآية رقم ٧٠.

(٢) سورة البقرة: الآية رقم ٧٩.

يدل على أن هذه الأفعال ليست من خلقه تعالى؛ لأنه لو كان قد خلقها لم يصح أن تنفى عنه؛ لأن أقوى الإضافات فى الفعل أن يضاف إلى فاعله، فلو كان تعالى خلق ما كتبوه لما صح أن ينفيه عن نفسه، مع أنه الذى خلقه وأوجده.

فإن قال: أولم قد تضيفون إليه الطاعة وإن لم يفعلها؟

قيل له: إن الذى قلناه: إن ما يفعله لا يجوز أن ينفى عنه، فلا يضاف إليه، ولم نقل: إن كل ما أضيف إليه فهو فعله، وقد يضاف الشىء إلى من فعله، وقد يضاف إلى من أعلن عليه، وسهل السبيل إليه، ولطف فيه، وقد يضاف إلى من فعل ما يجرى السبب له، لذلك قد يضاف ما يفعله أحدنا من الإحسان إليه؛ لأنه فعله، وقد يضاف أدب ولده إليه، وإن كان من فعل الولد، لما فعل المقدمات التى عندها يتأدب.

ويضاف إليه تنعم الغير بداره وأحواله، إذا كان هوالذى أعطاه من الأموال ما أكتسبها أجمع به! وهذا الظاهر فى اللغة، ولا يعرف فى اللغة قطع إضافة الفعل عن فاعله ألبتة، فإذا بين تعالى أن كتابتهم ليست من عنده، ففى ذلك دلالة على أنها من فعلهم، ولو كان هو الذى خلقها لم يستحقوا الويل بهذه الإضافة، ولا باكتسابهم لها.

٤٣ - دلالة أخرى: وقال عز وجل: ﴿**بَلَىٰ مَن كَسَبَ سَيِّئَةً وَأَحَاطَتْ بِهِ خَطِيئَتُهُ فَأُولَٰئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ**﴾[1] فدل بذلك على أن من غلبت كبائره على طاعاته.

(١) سورة البقرة: الآية رقم ٨١.

لأن هذا هو المعقول من الإحاطة فى باب الخطايا، لأن ما سواه من الإحاطة التى تستعمل فى الأجسام يستحيل فيها (أنه هو من أهل النار) مخلدًا فيها.

٤٤ - وقوله بعد ذلك: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أُوْلَئِكَ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾[١] يدل على أن الجنة لا تستحق بالإيمان الذى هو القول، دون أن ينضاف إليه الأعمال الصالحة، وذلك يبطل قول المرجئة فى الوعيد، وفى الأسماء جميعًا.

٤٥ - **مسألة**: قالوا: وقد ذكر تعالى بعده ما يدل على أنه يخلق الكفر فى الكفار، فقال: ﴿وَاسْمَعُوا قَالُوا سَمِعْنَا وَعَصَيْنَا وَأُشْرِبُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْعِجْلَ بِكُفْرِهِمْ﴾[٢] فبين أنه خلق الإشراك فى قلوبهم. وهو الكفر بعينه.

والجواب عن ذلك: أنه تعالى وصفهم بذلك، ولم يبين من الذى فعله، ومتى لم يسم الفاعل عند ذكر الفعل، لم يعلم بالظاهر من الفاعل، فالتعلق بذلك بعيد.

والمراد بذلك أنهم بتمسكهم بذلك، وشدة أخذهم به، جعلوا أنفسه بهذه الصفة، وهذا كما يقال للغير: إنك معجب برأيك، إذا اشتد تمسكه بما يقتضى أن يكون جاعلاً نفسه كذلك.

وقد يقول الفصيح لم يخاطبه إذا لم يقع منه القبول: أين يذهب بك؟ ويريد بذلك أنه صير نفسه كذلك، لا أن غيره أنزله هذه المنزلة.

---

(١) سورة البقرة: الآية رقم ٨٢.

(٢) سورة البقرة: الآية رقم ٩٣.

ثم يقال: لو كان تعالى جعلهم كذلك لما صح أن يقول: ﴿وَأُشْرِبُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْعِجْلَ بِكُفْرِهِمْ﴾[1] فيجعل ذلك متعلقًا بالكفر وجزاءً عليه، ولما صح أن يذمهم، وينسب المعصية إليهم!

٤٦ - **مسألة**: قالوا: وقد ذكر تعالى بعد ما يدل على أن السحر من قبله وأنه إنما يضر بإرادته وأمره، فقال: ﴿وَاتَّبَعُوا مَا تَتْلُو الشَّيَاطِينُ عَلَىٰ مُلْكِ سُلَيْمَانَ وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَانُ وَلَٰكِنَّ الشَّيَاطِينَ كَفَرُوا﴾[2]

والجواب عن ذلك: أنه ليس فى الظاهر أكثر من أن الشياطين يعلمون ما أنزل تعالى على الملكين من أنواع السحر، وقد علمنا أنه تعالى قد ينزل على الملك وعلى أنبيائه تعليم الخير والشر.

فالخير ينزله عليه ليفعل، والشر ليعرف فيجتنب، ولذلك قال تعالى: ﴿وَمَا يُعَلِّمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّىٰ يَقُولا إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ﴾[2] يعنى بالفتنة: زيادة التكليف أو مشتقة، فلا تكفر. فيعلمان السحر والكفر، ويضيفان إلى ذلك النهى عن التمسك به، ولا يجب إذا تعلم منهما الغير ما يفرق بين المرء وزوجه أن يكون ذلك بمرادهما ومسيئتهما، وقوله: ﴿بِإِذْنِ اللَّهِ﴾، لا يدل على أن المراد هو الأمر والإرادة، لأن الإذن كما يراد به الأمر والإباحة، فقد يراد به الإعلام، ومن ذلك يسمى «الأذان أذانًا»، وقال تعالى: ﴿وَأَذَانٌ مِّنَ اللَّهِ

---

(١) سورة البقرة: الآية رقم ٩٣.

(٢) سورة البقرة: الآية رقم ١٠٢. والآية بتمامها: ﴿وَاتَّبَعُوا مَا تَتْلُو الشَّيَاطِينُ عَلَىٰ مُلْكِ سُلَيْمَانَ وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَانُ وَلَٰكِنَّ الشَّيَاطِينَ كَفَرُوا يُعَلِّمُونَ النَّاسَ السِّحْرَ وَمَا أُنزِلَ عَلَى الْمَلَكَيْنِ بِبَابِلَ هَارُوتَ وَمَارُوتَ وَمَا يُعَلِّمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّىٰ يَقُولا إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ فَلا تَكْفُرْ فَيَتَعَلَّمُونَ مِنْهُمَا مَا يُفَرِّقُونَ بِهِ بَيْنَ الْمَرْءِ وَزَوْجِهِ وَمَا هُم بِضَارِّينَ بِهِ مِنْ أَحَدٍ إِلاَّ بِإِذْنِ اللَّهِ وَيَتَعَلَّمُونَ مَا يَضُرُّهُمْ وَلا يَنفَعُهُمْ وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الآخِرَةِ مِنْ خَلاقٍ وَلَبِئْسَ مَا شَرَوْا بِهِ أَنفُسَهُمْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ﴾.

وَرَسُولِهِ﴾[1]، وقال: ﴿فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾[2] فليس له فى الظاهر تعلق على وجه.

وقد اختلف شيوخنا رحمهم الله فى المراد بهما، فمن قول الحسن رحمه الله أن المذكور بالآية ليس هو الملك، وإنما أراد تعالى ملكين كانا - هناك - كافرين يعلمان الفساد، وكذلك قرئ، ويقوى ذلك بأن السحر وتعليمه لا تجوز إضافته إلى الله تعالى، لأنه من ضروب الباطل.

وشيخنا أبو على رحمه الله يقول: إن ظاهر القراءة هو: ﴿وَمَا أُنزِلَ عَلَى الْمَلَكَيْنِ﴾[3] فيجب أن يكون هو المراد، ويقول: إنه تعالى قال: إن الفرقة التى نبذت كتاب الله وراء ظهورهم، تتبع مع ذلك ﴿مَا تَتْلُو الشَّيَاطِينُ عَلَىٰ مُلْكِ سُلَيْمَانَ﴾[3]، يريد ما تخبره عن سليمان وترويه عنه مما هى كاذبة فيه من أنواع السحر، فتموه بالرواية عن سليمان: لكى تكون الجملة به أنفذ: والقبول فيها أقرب. ثم قال منزهًا لسليمان عن ذلك: ﴿وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَانُ﴾[3] لأن الأنبياء منزهة عن الكبائر ﴿وَلَكِنَّ الشَّيَاطِينَ﴾[3] لهذا الكذب: ﴿كَفَرُوا﴾[3] ثم قال: ﴿يُعَلِّمُونَ النَّاسَ السِّحْرَ﴾[3] ويعلمونهم: ﴿وَمَا أُنزِلَ عَلَى الْمَلَكَيْنِ﴾[3] لأنه أيضًا من ضروب السحر.

وإن كان أنزل عليهما لكى يتحرز منه ويجتنب، لكن الشياطين أقدموا عليه، وذلك بمنزلة بيانه تعالى ضروب المعاصى لكى تنقى، وإن كان فى المكلفين من يقدم عليه.

---

(١) سورة التوبة: الآية رقم ٣.

(٢) سورة البقرة: الآية رقم ٢٧٩.

(٣) سورة البقرة: الآية رقم ١٠٢.

ثم قال: ﴿وَمَا يُعَلِّمَانِ﴾[1] يعنى: الملكين: ﴿مِنْ أَحَدٍ﴾[1] يعنى السحر، ﴿حَتَّىٰ يَقُولا إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ فَلا تَكْفُرْ﴾[1] فيضمان إلى تعليمه النهى عنه. ثم قال: ﴿فَيَتَعَلَّمُونَ مِنْهُمَا﴾[1] يعنى السحرة من شياطين الإنس والجن، ﴿مَا يُفَرِّقُونَ بِهِ بَيْنَ الْمَرْءِ وَزَوْجِهِ﴾[1] وإن كان إقدامهم على ذلك معصية.

ثم قال من بعد ما يدل على أن السحر لا يوجب المضرة فقال: ﴿وَمَا هُم بِضَارِّينَ بِهِ مِنْ أَحَدٍ إِلاَّ بِإِذْنِ اللَّهِ﴾[1] يعنى: والله تعالى عالم بذلك، لأن السحر «فى الحقيقة لا يوجب» المضرة؛ لأنه ضرب من التمويه والحيلة. وإنما يقع به التقريع والتخويف، فيؤدى ذلك إلى أمراض ومضار، ويكون بنفسه إقدامًا على مضرة على وجه يلطف، فسمى بذلك.

وينقسم السحر: ففيه ما هو كفر، وهو ما يدعون من أنه يمكنهم إحياء الموتى بالحيل، وطى البلاد، وأن يزيلوا عن المصروع ما نزل به فى الوقت من غير تداوٍ، وأن يقرعوا الصحيح السليم.

وإنما صار ذلك كفرًا؛ لأن معه لا يمكن التمسك بالنبوات، لأنه متى جوز فى ذلك - وإن كان فيه نقض عادة وكان من الباب الذى يتعذر على الناس فعل مثله - أن يكون من فعل السحرة، جوز فى الأنبياء، صلوات الله عليهم، أن يكونوا محتالين وإن كانوا فعلوا المعجزات، ولا يمكن مع ذلك العلم بالنبوات.

ولا بالفرق بين ما يختص تعالى بالقدرة عليه وبين مقدور العباد. وهذا كفر، فلذلك قال كثير من الفقهاء فى الساحر: إنه يقتل إذا اعترف بالسحر فى الحقيقة، على هذا الوجه.

---

(١) سورة البقرة: الآية رقم ١٠٢.

فأما السحر الذى يجرى مجرى الشعبذة والحيل المفعول بخفة اليد إلى ما شاكله، فذلك ليس بكفر وإن كان معصية، وجميعه منفى عن الله تعالى أن يكون خالقًا وفاعلاً [له] وإن كان لا ينفى عنه الدلالة عليه والتعريف لكى يجتنب ويتقى.

وذكر أبو مسلم رحمه الله فى كتابه أن المراد بقوله: ﴿**وَاتَّبَعُوا مَا تَتْلُو الشَّيَاطِينُ عَلَىٰ مُلْكِ سُلَيْمَانَ**﴾[1]، أنهم اتبعوا ما كذبوا فيه على سليمان وعلى ما أنزل على الملكين فعطف بما أنزل على الملكين على ملك سليمان، من حيث اجتمعا "فى أن الشياطين كذبوا عليهما جميعًا.

وإن كان أحدهما قد انقطع عن الآخر بكلام تخللهما، وذلك غير ممتنع فى اللغة، وقوله عز وجل: ﴿**وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَانُ وَلَٰكِنَّ الشَّيَاطِينَ كَفَرُوا يُعَلِّمُونَ النَّاسَ السِّحْرَ**﴾[1] كلام تخلل هاتين الجملتين، مستقل بنفسه يدل على تنزيه سليمان، وأن الشياطين كفروا وكذبوا بما كذبوا به عليه.

قال رحمه الله: ويجب تنزيه الملكين عن السحر والقول به وتعليمه، فكيف يصح أن يحمل الكلام على خلاف ما ذكرته؟.

ويجب تنزيه الملكين عما حكته الشياطين، كما يجب تنزيه سليمان عن ذلك، وأن يقال فى الملكين إنهما كالأنبياء فى أنه ما نزل عليهما ولا أنزلا إلا الحق، وما علَّما إلا الدين والشرع.

قال رحمه الله: وأراد بقوله: ﴿**فَيَتَعَلَّمُونَ مِنْهُمَا**﴾[1] يعنى من السحر والكفر ولم يرد من الملكين، ﴿**مَا يُفَرِّقُونَ بِهِ بَيْنَ الْمَرْءِ وَزَوْجِهِ**﴾[1] لأن الكفر والسحر قد يؤثران ذلك، وأراد بهما جميعًا: الطريقةالتى تسمى كفرًا وسحرًا، على ما قدمنا القول فيه.

(١) سورة البقرة: الآية رقم ١٠٢.

وفى هذه الجملة تبين المراد فى الآية، وأنه لا يدل بظاهره على ما قالوه.

٤٧ - دلالة: وقوله عز وجل: ﴿مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَا أَوْ مِثْلِهَا﴾[١] فجوز النسخ على الآية وهو الإبدال والإزالة وجوز النسيان عليهما، وكل ذلك يدل على حدث الآية؛ لأنها لو كانت قديمة لم يصح فيها ذلك.

وأن يأتى بخير منها يدل على أنها محدثة، لأن القديم لا يوصف بأن القادر بأتى بخير منه[١].

ومن وجه آخر: وهو أن أحد الشيئين إنما يكون خيراً من الآخر إذا كان، أكثر نفعًا منه، وذلك يستحيل على القديم؛ لأن المنافع وما يؤدى إليها لا تكون إلا محدثة[١].

وقوله: ﴿أَوْ مِثْلِهَا﴾ بدل أيضًا على ذلك؛ لأن مثل الشىء بالخيرية والمنفعة لا يكون إلا محدثًا[١].

وقوله تعالى من بعد: ﴿أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾[٢] يدل على ما تقدم ذكره، فدخل فى المقدور، وقوله تعالى فيه من الاختصاص ما ليس لغيره، على بعض الوجوه، وذلك يمنع من كونه قديراً.

٤٨ - دلالة: وقال تعالى: ﴿وَمَن يَتَبَدَّلِ الْكُفْرَ بِالإِيمَانِ فَقَدْ ضَلَّ سَوَاءَ السَّبِيلِ﴾[٣] وهذا يدل على أن الكفر من فعله باختياره، لأن ما يفعل فيه قد يضطر إليه ويمنع من خلافه ولا يوصف بأنه يتبدل أحدهما؛ من الآخر، «كما لا يقال اختار أحدهما على الآخر».

---

(١) يناقش المؤلف رحمه الله قضية خلق القرآن التى يقول بها المعتزلة. وسبق أن نوهنا فى هامش سابق أن أهل السنة والجماعة يرفضون هذا الرأى ويقولون بقدم القرآن وأنه غير مخلوق وثار فى هذه القضية فتنة اصطلى بنارها الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله.

(٢) سورة البقرة: الآية رقم ١٠٦.

(٣) سورة البقرة: الآية رقم ١٠٨.

وقوله تعالى: ﴿فَقَدْ ضَلَّ سَوَاءَ السَّبِيلِ﴾ يدل عليه؛ لأنه لا يجوز أن يذمهم بذلك ويضيف الضلال إليهم والذهاب عن الطريق المستقيم، وهو الذى أورد بهم ذلك وحملهم عليه.

٤٩ - دلالة: وقال تعالى: ﴿وَدَّ كَثِيرٌ مِّنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَوْ يَرُدُّونَكُم مِّنْ بَعْدِ إِيمَانِكُمْ كُفَّارًا حَسَدًا مِّنْ عِندِ أَنفُسِهِم﴾[1] فإضافته ذلك إليهم وقطعه أن يضيفه إلى نفسه، من أدل الدلالة على أن المعاصى لا تكون من قبله تعالى، وأكد بتوبيخهم على ذلك بقوله: ﴿مِّنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمُ الْحَقُّ﴾[1] وذلك لا يصح لو كان من خلقه تعالى فيهم.

٥٠ - مسألة: قالوا: وقد ذكر تعالى بعد ذلك ما يدل على أنه جسم يجوز عليه الأبعاض والأعضاء، فقال تعالى: ﴿وَلِلَّهِ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا فَثَمَّ وَجْهُ اللَّهِ﴾[2] ومن حق المضاف أن يكون غير المضاف إليه فى حقيقة اللغة، فيجب أن يكون له تعالى وجه، ولا يكون الوجه هو نفسه!!

والجواب عن ذلك: أن ظاهرها لا يصح لأحد التمسك به، فلابد ضرورة من العدول عنه، لأنه يقتضى أن وجهه تعالى فى كل مكان، وذلك ما لا يصح القوله به مع القول بالتجسيم؛ لأنه لو كان جسمًا وله وجه وأعضاء فلابد من أن يكون فى جهة دون جهة.

ومن هذا الوجه دل شيوخنا بذلك على أن المراد به غير ظاهر الآية لما قال: ﴿فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا فَثَمَّ وَجْهُ اللَّهِ﴾. ولو أريد به الحقيقة لم يصح. فالمراد إذا ذاته، وقد يذكر الوجه ويراد به نفس الشىء، كما يقال: هذا وجه الطريق، ووجه الرأى.

---

(١) سورة البقرة: الآية رقم ١٠٩.

(٢) سورة البقرة: الآية رقم ١١٥.

وإنما بعث عز وجل المكلف بهذا الخطاب على أن يقصد بالعبادة طاعته والخضوع له والتقرب إليه، ولا نعتبر الأماكن فى هذا الباب. ونبه به على أن القبلة لا مدخل لها فى صحة الصلاة، وأنه متى اجتهد فصلى إلى أى جهة كان، فهو مؤد لما كلف، مستحق للثواب عليه.

٥١ - مسألة: قالوا: ثم ذكر تعالى بعده ما يدل على أن كلامه قديم فقال: ﴿بَدِيعُ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ وَإِذَا قَضَىٰ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُن فَيَكُونُ﴾[١] فلو كان محدثًا لكان من جملة الأمر الذى قضاه وكان يجب أن يقول له: كن، حتى يؤدى ذلك إلى[٢] مالا نهاية له، وبطلان ذلك يوجب أنه قديم وإذا صح فى بعض كلامه ذلك، صح مثله فى سائره.

والجواب عن ذلك: أن ظاهر قوله: ﴿وَإِذَا قَضَىٰ أَمْرًا﴾[١] لا يدل على الخلق؛ لأن القضاء إذا علق بالشىء قد ينصرف على وجوه، فمن أين التعلق بالظاهر!

وبعد، فإن حقيقة «الأمر» هو قول القائل لغيره: افعل، وإنما يستعمل فى سائر الأفعال توسعًا، فإن تعلقوا بالظاهر فإنه يدل على أنه محدث القول الذى هو الأمر، بأن يقول له: كن، ولا يدل على ما عداه من الحوادث.

وبعد، فإن الظاهر يدل على أنه يقول له: كن، وقد قضاه، فلا يدل على أنه يصير خالقًا بقوله: (كن) وذلك يمنع من تعلقهم به، بل يوجب تناقض الكلام؛ لأن أوله يدل على أنه قد تقدم قضاؤه له، وآخره يدل على أنه لا يكون إلا بعد أمر آخر[٣].

---

(١) سورة البقرة: الآية رقم ١١٧.

(٢) فى الأصل (إلا).

(٣) راجع قضية خلق القرآن فى كتاب أبى الحسن الأشعرى «اللمع» ص٣٣ فهو يقول بأن القرآن كلام الله غير مخلوق وهو رأى أهل السنة والجماعة ومن وافقهم.

وبعد، فإن الظاهر يدل على أن (كن) التى هى الكاف والنون، والكاف فيها متقدمة للنون، فالنون فيها حادثة بعد الكاف، هو الذى تكون به الأشياء، فيجب أن يكون ما هذا صورته قديما.

وهذا يوجب كونه قديمًا محدثًا؛ لأن توالى حدوث هذين الحرفين - على ما بيناه - يوجب حدوثهما، وما ذكره يوجب قدمهما، وهذا محال.

ويوجب الاستحالة من وجه آخر: وهو أن النون إنما تتصل بالكاف على وجه يكون النطق به قولنا «كن» بأن يحدث بعده، لأنهما لو حدثًا معًا، لم يكن بأن يقول: «كن» أولى من أن يقول: نُك.

وهذا يوجب كون النون حادثة، فإن حدثت الكاف وحدها فقد تركوا الظاهر، وإن حدث يكن آخر، فالقول فيه وفى نونه كالقول فى هذا، وذلك يلزمهم ما لا نهاية له. وإن قالوا: هى حادثة لا بشىء، فقد تركوا الظاهر. وكل هذا يبين جهل القوم فى تعلقهم بذلك وأمثاله.

وإنما أراد تعالى بهذا الكلام أن يبين أنه فى باب الاقتدار واستحالة المنع عليه، بخلاف سائر القادرين الذين يحتاجون إلى زمان فى الأفعال ويصح عليهم المنع، فقال: ﴿بَدِيعُ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ﴾[1] يعنى: مخترعهما لا على مثال سبق، فإذا قضى أمرًا فإنما يقول له: كن، فيكون، يعنى: أنه يكون من دون تراخ ومعاناة ومشقة، وأنه فى حدوثه بأيسر مدة بمنزلة قول القائل: (كن)، ولولا أن الأمر كذلك لما صح منه أن يفعل ما يقدر عليه إلا بـ(كن)؛ لأنه لا يجوز أن يحتاج هو فى أفعاله إلى أمر يستغنى عنه.

والعرب قد تذكر القول تريد به سرعة الاستجابة، كما يقول قائلهم:

---

(١) سورة البقرة: الآية رقم ١١٧.

وقالت له العينان: سمعًا وطاعة

وكقول الشاعر: امتلأ الحوض وقال قطنى

وكقوله: تخبرنى العينان ما الصدر كاتم

وقد قال تعالى فى نظيره: ﴿قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ﴾[1]، وفى صفة جهنم ﴿وَتَقُولُ هَلْ مِن مَّزِيدٍ﴾[2] وهذا بين.

٥٢ - مسألة: قالوا: ثم ذكر بعده - تعالى - ما يدل على أنه الخالق لأفعال العباد، فقال: ﴿وَإِذِ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ فَأَتَمَّهُنَّ قَالَ إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا﴾[3]، فبين أنه جعله بالصفة التى لها كان إمامًا وهو ما عليه من الدين والإسلام والنزاهة والطهارة.

والجواب عن ذلك: أن ظاهر الآية إنما يدل على أنه جعله إمامًا، ولم يذكر ماله صار كذلك، فمن أين أن المراد به ما يختص بفعله دون ما يختص بفعل الله تعالى فيه، مع علمنا أن الكلام يحتمل الأمرين على سواء؟

والمراد بذلك: أنه تعالى جعله نبيًا، وكونه نبيًا من فعله تعالى؛ لأنه لولا إرساله تعالى له وإظهار المعجز عليه لم يختص بذلك، فما به صار نبيًا من فعله تعالى، وهو الذى جعله كذلك، وصار إمامًا من حيث كان نبيًا، فنحن متمسكون بالظاهر على هذا التأويل. وعلى أن إلزام الغير التأسى به. هو الذى له يكون إمامًا، وهذا أيضًا من فعله تعالى، وإن كان لا يكون كذلك إلا بأفعاله.

---

(١) سورة فصلت: الآية رقم ١١.

(٢) سورة ق: الآية رقم ٣٠.

(٣) سورة البقرة: الآية رقم ١٢٤.

ثم يقال للقوم: إن جعله تعالى إياه إمامًا يقتضى التعظيم والتبجيل، فكيف يصح أن يقال: إن ذلك من قبله تعالى، ولو لم يكن هو الفاعل المختار لما يختص به من الطاعة والنزاهة والأحوال العظيمة، لم يحسن أن يعظم بأن يجعل إمامًا للناس.

ثم يقال لهم: إن الأنبياء إذا جعلهم تعالى أئمة وقدوة، فقد دل ذلك على أن العبد هو المختار؛ لأنه تعالى إذا اضطرهم إلى الطاعة أو المعصية، فسواء دعاهم النبى أم لا، وسواء كان إمامًا أم لم يكن؛ لأن ذلك لا يؤثر فى نفوذ إرادته إذا أراد. فإن أراد تعالى خلق الكفر فيهم فالدعاء والإنذار لا ينفع. وإن أراد خلق الإيمان فيهم فكمثل.

وبعد فقد بين تعالى من بعد بقوله: ﴿**لا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ**﴾[1] أن الإمامة يستحقها من ليس بظالم، ولو كان لا اختيار للعبد، كان الظالم وغيره بمنزلة فى أن لا تأثير لقولهما فيما يختاره القديم تعالى فى العباد وإنما يختلف حالهما إذا كان العبد يختار، فمتى كان النبى والإمام مختصًا بالطهارة والنزاهة كان المدعو إلى القبول أقرب.

وإذا كان ظالمًا فى حال، كان أبعد من القبول، وهذا يقتضى أن العبد مختار لفعله، ويتصرف فيه بحسب دواعيه، ولو كان ما به صار إمامًا من فعله، لم يمتنع فى الكلام أن يقال: إن الله جعله كذلك، إذا فعل المقدمات التى عندها اختص به، كما يقال الوالد لولده إذا تأدب: إنى صيرتك أديبًا، إذا فعل به أسباب التأديب، على ما قدمناه.

---

(١) سورة البقرة: الآية رقم ١٢٤.

٥٣ - مسألة: قال: ثم ذكر تعالى بعده ما يدل على أنه الذى يخلق الإسلام فى قلب المسلم، فقال: ﴿رَبَّنَا وَاجْعَلْنَا مُسْلِمَيْنِ لَكَ وَمِن ذُرِّيَّتِنَا أُمَّةً مُّسْلِمَةً لَّكَ﴾[1] وهذا يدل على أنه الجاعل المسلم مسلمًا، والمؤمن مؤمنًا.

والجواب عن ذلك: أن ظاهر الكلام يقتضى أن المراد بهذا الإسلام الاستسلام والانقياد، من حيث إضافته إليه تعالى؛ لأنه لا يقال فى الإسلام الذى يراد به العبادات أن فاعلها مسلم لله تعالى، فهذا التقييد ينبئ عما ذكرناه، والانقياد له تعالى قد يكون بفعله، وقد يكون بفعل العبد، فليس فى الظاهر لهم دلالة.

وبعد، فإنه تعالى هو الفاعل لما عنده يصير العبد مسلمًا من التأييد والمعونة والألطاف، فالداعى إذا دعا بذلك فإنما يريد ما ذكرنا. كما أن المخبر منا بأنه صير ولده أديبًا عالمًا، يعنى أنه فعل ما عنده صار كذلك واختاره.

وبعد، فأنا بينا أن الداعى إذا دعا بأمر من الأمور، فإنما يحسن على شرائط، فيجب أن يبين القوم أن الشرائط التى حسن عليها هذا الدعاء يقتضى ما ذكروه.

ثم يقال للقوم: إذا كان الأمر كما تقولون، فيجب أن لا يكون كون المسلم مسلمًا من مدائحه، فإنه كاللون فى بابه.

ويقال لهم: إن كان تعالى يجعله مسلمًا، بمعنى أنه يخلق إسلامه، فلا فائدة فى قوله: ﴿وَأَرِنَا مَنَاسِكَنَا وَتُبْ عَلَيْنَا﴾[1] لأن تعريف المناسك: الغرض به أن يفعلوه، ولأن قبول التوبة ويسألونه جل وعز قبولها.

وقد قال تعالى قبل ذلك: ﴿رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا﴾[2] فإن كان الإسلام وخلافه

---

(١) سورة البقرة: الآية رقم ١٢٨.

(٢) سورة البقرة: الآية رقم ١٢٧.

من قبله تعالى فلا فائدة فى التقبل؛ لأن التقبل معناه: أن يجازيهم على طاعتهم بالثواب والتعظيم، وذلك لا يصح لو كان تعالى قد اضطرهم إليه.

وقوله تعالى من بعد: ﴿وَلَقَدِ اصْطَفَيْنَاهُ فِي الدُّنْيَا﴾[1] المراد به: قد اختصه بالوحى والإرسال، فلا يصح أن يتعلقوا به فى أن صلاحه من فعل الله تعالى.

٥٤ - **مسألة**: قالوا: ثم ذكر تعالى بعده ما يدل على أنه يختص بعض عباده بالهدى، فقال: ﴿قُلْ لِلَّهِ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ يَهْدِي مَن يَشَاءُ إِلَىٰ صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾[2] ولو كان قد هدى الكل لم يصح ذلك فيه!!

والجواب عن ذلك: أن ظاهر إطلاق الهدى يقتضى الدلالة والبيان، وهو الذى يختص تعالى بفعله، وإذا هدى الكل صح وصفه بأنه يهدى من يشاء، كما لو هدى البعض صح ذلك فيه، فليس لهم فى الظاهر تعلق.

وبعد، فلو حمل على أن المراد به الثواب الذى يختص به تعالى من قد آمن وأهتدى لم يمتنع ذلك ولم يخالف الظاهر، وذكر الصراط المستقيم فى الآية يدل على أن المراد بالهدى الدلالة والتعريف، وعلى أن المراد به الأخذ بهم إلى طريق الجنة، وقد بينا القول فى ذلك من قبل.

٥٥ - وأما قوله عز وجل: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا﴾[3] فيجب أن يكون المراد به ما قدمنا من قبل، فليس لهم أن يتعلقوا به فى أنه الذى يخلق فيهم

---

(١) سورة البقرة: الآية رقم ١٣٠.

(٢) سورة البقرة: الآية رقم ١٤٢.

(٣) قال تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِّتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا وَمَا جَعَلْنَا الْقِبْلَةَ الَّتِي كُنتَ عَلَيْهَا إِلاَّ لِنَعْلَمَ مَن يَتَّبِعُ الرَّسُولَ مِمَّن يَنقَلِبُ عَلَىٰ عَقِبَيْهِ وَإِن كَانَتْ لَكَبِيرَةً إِلاَّ عَلَى الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَانَكُمْ إِنَّ اللَّهَ بِالنَّاسِ لَرَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾ سورة البقرة: الآية رقم ١٤٣.

ما به يصيرون مطيعين متـمسكين بالأمور التى يكون لها كل واحد منهم عدلاً خياراً.

٥٦ - **مسألة**: ثم ذكر تعالى بعده مـا يدل على أن الهدى هو الإيمان، فإنه خص بها المؤمن فـقال: ﴿وَإِن كَانَتْ لَكَبِيرَةً إِلاَّ عَلَى الَّذِينَ هَدَىٰ اللَّهُ﴾[1] فجـعل الصلاة شاقة إلا على المؤمن، وجعل المؤمن مخصوصًا بأنه قد هداه.

والجواب عن ذلك: أنا لا نمتنع من القـول بأنه تعالى هدى المؤمن، وإن كان قد هدى غيره، فلا يصح تعلقهم بالظاهر، وقد بينا شرح ذلك.

والمراد بهذه لآية أنها شاقة صعبة، إلا على من ألفها واعتادها وتصور ما أعد له من ثوابها، فـلما كان هذا الوصف يختص به المؤمن المسـتحق للثواب جاز أن يقول تعالى: إنها كبير إلا على من هداه إلى الثواب.

ثم يقال للقوم إن كـانت الصلاة من خلقه فيـهم فلم صارت تشق على قـوم دون غيـرهم، وهل هذا القـول إلا بمنزلة الـقول بأن اللون "والـصفـة والهيئة" يشق على بعض دون بعض؟

وهذا يدل على أنها من فعل العبـد، فإذا استشعر ماله فيـها من المنفعة سهلت، وإذا لم يكن كذلك وقل اعتياده لها صعبت.

٥٧ - وقوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَانَكُمْ﴾[1] يدل على أن الإيمان من فعلهم لمكان الإضافـة، ولأنهم قد استحقوا بها الثـواب، فبين أن ورود نسخ القبلة على الصلاة لا يوجب تضيعها.

وقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ بِالنَّاسِ لَرَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾[1] عقيب ذلك، يدل على أن هذه الأفعال من قبلهم يستحقون عليـها الجزاء، وأنه تعالى مع رأفته ورحمته. وأنواع تفضله لا يجوز أن يبطل على العبد عمله.

(١) سورة البقرة: الآية رقم ١٤٣.

٥٨ - **مسألة**: قالوا: ثم ذكر تعالى بعده ما يدل على أنه تعالى فى مكان، فقال: ﴿الَّذِينَ إِذَا أَصَابَتْهُم مُّصِيبَةٌ قَالُوا إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ﴾[1] والرجوع إليه يوجب أنه فى مكان!

والجواب عن ذلك: أنا قد بينا أنه قد يقال: رجع أمر زيد إلى فلان، إذا صار هو المتولى للنظر فيه، وإنا رجعنا إلى الحاكم، إذا عدلوا عن التوسط. وجعلوه هو الناظر فى أمرهم.

فقوله: ﴿إِنَّا لِلَّهِ﴾ هو تسليم له فيما يفعله من المصالح؛ لأن العبد يلزمه فيما يخلقه تعالى فيه أن يستسلم وينقاد، وهذا القول ينبئ عن هذا المعنى.

وقوله: ﴿وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ﴾ المراد به أنا نرجع إلى حيث لا يتولى الحكم سواه؛ لأنه تعالى فى دار الدنيا قد مسك غيره الأحكام، وفى الآخرة يختص تعالى بأمر عباده.

ثم يقال للقوم: لو كان فى مكان يرجع إليه لوجب كونه محدثًا، على ما بيناه من قبل، ولوجب أن لا يصح أن يفعل إلا فى مكانه وفيما قاربه.

ولو كان المراد ما قالوه لم يكن هذا القول تسلية لمن نزلت به المصيبة وإنما يختص بذلك متى أريد به المعنى الذى قلناه بأن يتصور كل واحد أنه ينزل به الموت، وأنه يرجع إلى الله تعالى وإلى الآخرة على ما بيناه.

ثم يقال لهم: إن كان المراد ما قلتم، فكيف جعله الله تأدبًا لمن يختص بالمصيبة دون غيره، وحال الجميع سواء معه تعالى إذا كان فى مكان؟

ويقال للمجبرة: إن كان الكفر من قبله تعالى، فيجب أن يكون أعظم فى المصيبة من سائر ما ينزل بالمرء من موت حميم وقريب، فكيف يجب أن يجعل هذا القول سلوة له؟!

(١) سورة البقرة: الآية رقم ١٥٦.

٥٩ - مسألة: ثم ذكر تعالى بعده ما يدل على أن الكافر كالممنوع من الإيمان، فقال: ﴿**وَمَثَلُ الَّذِينَ كَفَرُوا كَمَثَلِ الَّذِي يَنْعِقُ بِمَا لا يَسْمَعُ إِلاَّ دُعَاءً وَنِدَاءً صُمٌّ بُكْمٌ عُمْيٌ فَهُمْ لا يَعْقِلُونَ**﴾[1].

والجواب عن ذلك قد تقدم من قبل، فإنا قد بينا أن المراد بذلك تشبيه حالهم؛ لشدة تمسكهم بالكفر وإخراجهم أنفسهم من أن ينتفعوا بما يسمعون ويبصرون، من أن يكونوا بمنزلة السميع البصير، وبينا شواهد ذلك.

وهذه الآية تدل على ما قلناه؛ لأنه تعالى جعل مثلهم كمثل الناعق والمنعوق، وجعل سبيلهم سبيل الأصم، ونبه بذلك على أنهم ليسوا بهذه الصفة، وأن المراد بذلك عدولهم عن طريقة الانتفاع. اكلفوه.

وقوله: ﴿**فَهُمْ لا يَعْقِلُونَ**﴾ عقيب ذلك يدل عليه؛ لأن المراد به لو كان التحقيق، وقد يكون الأصم والأبكم عاقلاً، لم يكن لذلك تعلق بما تقدم، ومتى حمل على معنى التشبيه كان له به تعلق.

ثم يقال للقوم: إن كان ظاهر الآية على ما قلتم، فيجب أن يكون الكافر معذوراً إذا كان الله عز وجل قد منصه عن الإيمان كما منع الأصم عن استماع الصوت، ولوجب ألا يذم ولا يوبخ، وهذا القول من الله توبيخ له وذم.

٦٠ - دلالة: وقوله تعالى: ﴿**وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ فَمَن تَطَوَّعَ خَيْراً فَهُوَ خَيْرٌ لَّهُ**﴾[2] فبين تعالى بذلك أن من أطاق ذلك فعليه الفدية، فلا يخلو من أن يريد: من أطاقه وفعله، أو من أطاقه فلم يفعله.

---

(١) سورة البقرة: الآية رقم ١٧١.

(٢) سورة البقرة: الآية رقم ١٨٤.

وقد علمنا أن فاعل الصوم لا فدية عليه، فالمراد هو الثانى، وذلك يدل على أن من لا يصوم قد يطيق العموم، وهذا يدل على أن القدرة قبل الفعل، وأن العاصى يقدر على الإيمان.

وقوله تعالى: ﴿فَمَن تَطَوَّعَ خَيْرًا فَهُوَ خَيْرٌ لَّهُ﴾[1] يدل على أنه متمكن من أن يفعل الصوم وإن لم يفعله وعدل عنه إلى الفدية، ولذلك قال بعده: ﴿وَأَن تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ﴾[1] ومن لا يمكنه إلا الصوم لا يصح أن يوصف بذلك.

٦١ - دلالة أخرى: وقال تعالى: ﴿وَمَن كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ﴾[2] فبين عز وجل أنه لا يريد العسر الذى يحتمل المشقة فى الصوم، وأنه يريد اليسر الذى هو الإفطار.

وقد علمنا أن فى الناس من يتحمل المشقة ويفعل الصوم، وقد بين تعالى أنه لا يريد ذلك. فذلك يدل على أن فى أفعال العباد ما لم يرده تعالى إذا لم يكن طاعة، ولهذا، قال ﷺ، فيمن يتحمل المشقة المؤذنة بالمخوف: «ليس من البر الصيام فى السفر».

ومن وجه آخر، وهو أنه تعالى إذا أمتن علينا بأنه لا يريد بنا العسر الذى هو تحمل المشقة بالصوم: رحمة بنا ورأفة، فكيف يجوز أن نتصور أنه يريد مع ذلك بالعبد أن يكفر ويخلد بين أطباق النيران؟.

ولو أن أحدنا أقبل على ولده فقال: لا أريد منك مع إشفاقى عليك أن تنصرف فى أيام القيظ، لم يجز أن يتصور مع ذلك أنه يريد أن يعذبه بالنار، وهذا مما يأباه العقل!

---

(١) سورة البقرة: الآية رقم ١٨٤.

(٢) سورة البقرة: الآية رقم ١٨٥.

ويمكن أن يستدل بظاهر الآية فيقال: أنه تعالى أطلق الكلام فقال: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ﴾[1] وإن كان عقيب ذكر الصوم. ولا يجب فى الكلام المطلق المستقل بنفسه أن يحمل على سببه، وإطلاقه يقتضى أنه تعالى لا يريد بنا العسر على كل وجه. ولو أراد الكفر والمعاصى لكان قد أراد ذلك؛ لأنه أعظم ما يوصف بذلك، لأن العسر هو الذى يضر، أو يؤدى إلى مضرة عظيمة، وليس فى جملة الأفعال أعظم فى هذا الباب من الكفر.

٦٢ - **مسألة**: قالوا: ثم ذكر تعالى بعده ما يدل على أنه يريد الفساد، فقال: ﴿فَمَنِ اعْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اعْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ﴾[2].

والجواب عن ذلك: أن ظاهر هذه الآية يدل على أنه يأمر بالفساد والاعتداء، وليس ذلك بمذهب لأحد، لأن من يجوز أن يريد الفساد لا يجوز أن يأمر به ويبيحه.

والمراد بذلك: أنه أمرنا بالمجازاة على الاعتداء والانتصاف من المعتدى، وأجرى الاسم عليه على سبيل المجاز، على ما قد بيناه من قبل.

ثم يقال للقوم: يجب على قولكم أن يكون تعالى فعل الاعتداء أولاً ثم فعله ثانيًا، وما حل هذا المحل لا يكون حسنًا، ولا يصح كونه جزاء ومقابلة.

وقوله تعالى من بعد: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ﴾[2] يدل على أنه أمر فيما تقدم بالمجازاة وأن لا يتجاوز المكلف ذلك إلى المحظور فلا يكون متقيًا.

وقد بينا أن الأمر والنهى، والمدح والذم، والتوبيخ، واللوم، والاستبطاء، والثواب والعقاب، والوعظ، والإنذار، وسائر ما فى القرآن من ذلك، لا يصح إلا إذا قيل: إن العبد يفعل ويختار فيختص بهذه الأحكام.

---

(١) سورة البقرة: الآية رقم ١٨٥.

(٢) سورة البقرة: الآية رقم ١٩٤.

٦٣ - **مسألة**: وقوله تعالى بعد ذلك: ﴿وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ مَعَ الْمُتَّقِينَ﴾[١] لا تعلق المشبهة به، لأنه إنما أراد: أنه معه فى معونته وتأييد وإثباته وحفظة فى هذه الوجوه، والدفع عنه، ولذلك خص به المتقين.

٦٤ - **مسألة**: وقوله تعالى من بعد: ﴿وَلا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ وَأَحْسِنُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ﴾[٢] من أوضح ما يدل على العدل، لأنه تعالى إن صيرهم كفاراً أو خلق فيهم المعاصى وما يؤدى إلى الهلاك، كيف يصح أن ينهاهم عن ذلك؟ وكيف يصح - على طريق الإنعام - أن يقول ذلك وهو الذى يطرحهم فى المهالك!؟

وكيف يقول تعالى: ﴿وَأَحْسِنُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ﴾[٣] وهو الذى خلق الإحسان؟ ومحبته للإساءة والفساد عندهم كمحبة الإحسان؛ لآن المحبة هى الإرادة، ولذلك كل ما أحبه الإنسان فقد أراده، وكل ما أراده، فقد أحبه، ما لم يستعمل فى إحدى اللفظتين على جهة الاتساع، فليس لأحد أن يجعل المراد بالمحبة المدح أو ما يجرى مجراه.

٦٥ - **مسألة**: قالوا: ثم ذكر تعالى ما يدل على أنه جسم يجوز عليه المجئ والذهاب، فقال: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلاَّ أَن يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِّنَ الْغَمَامِ وَالْمَلائِكَةُ﴾[٤].

والجواب عن ذلك: أن ظاهر الكلام لا يصح أن يقول به قوم؛ لأنه يوجب أنه تعالى يأتيهم فى ظلل من الغمام، بمعنى أنه مكان له وظرف، وهذا يوجب أنه أصغر من الظلل والظلل أعظم، ويوجب أن تكون الملائكة

---

(١) سورة البقرة: الآية رقم ١٩٤.

(٢) سورة البقرة: الآية رقم ١٩٥.

(٣) سورة البقرة: الآية رقم ١٩٥.

(٤) سورة البقرة: الآية رقم ٢١٠.

معـه فى الظل؛ لمكان العطف. وذلك يوجب اجتمـاعه والملائكة فى الظلل، وليس ذلك مما يقـوله القوم، ومتى تـأولوه على وجه فقـد زالوا عن الظاهر. ومن حمل ذلك على حقيقته فلابد من أن يـعترف فيه تعالى بأنه جسم مؤلف مصور، وذلك يوجب فيه الحدوث، على ما قدمناه من قبل.

والمراد بذلك عندنا: أن متحملى أمـره يأتون على هذا الوجه، وقد بين ذلك فى سورة النحل فقال: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلاَّ أَن تَأْتِيَهُمُ الْمَلائِكَةُ أَوْ يَأْتِيَ أَمْرُ رَبِّكَ﴾(١) ونبه بذلـك على أنه ذكر نفسـه فى هذا الموضع وأراد أمره، ولـو صح حمل ذلك على ظاهره لوجب مثله فى قوله تعالى: ﴿فَأَتَى اللَّهُ بُنْيَانَهُم مِّنَ الْقَوَاعِدِ﴾(٢) وفيما شاكله من آى التشبيه.

٦٦ - **مسألة**: قالوا: ثم ذكر تعالى بعـد ذلك ما يدل على أنه المزين للكفر وغيره، فقال: ﴿زُيِّنَ لِلَّذِينَ كَفَرُوا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا﴾(٣) وهذا هو. الذى نقول.

والجـواب عن ذلك: أن ظاهره يدل عـلى أن ذلك زين، ولم يذكـر الفـاعل له، وقد بينا أن ذكـر الفعل مع حـذف ذكر الفـاعل لا يدل على من الفاعل فى الحقيقة.

وبعـد، فإن ظاهره يدل عـلى أنه زين لهم الحيـاه، ولا يمـتنع أن يزن للإنسـان أحوال الدنيـا، وما يوجب امـتداد حـياته؛ لأن ذلك قـد يكون من المباحات.

والمراد بذلك عند شـيـوخنا رحـمـهم الله، أن الكفـار هم الذيم زينوا لأنفسهم، وزين بعضهم لبـعض، وزين الشيطان ذلك، ولذلك قال من بعد:

---

(١) سورة النحل: الآية رقم ٣٩.

(٢) سورة النحل: الآية رقم ٢٦.

(٣) سورة البقرة: الآية رقم ٢١٢.

﴿وَيَسْخَرُونَ مِنَ الَّذِينَ آمَنُوا﴾[1]، وذلك يدل على أنهم زينوا ما هم عليه، وأنه من شدة تمسكهم بهذه الأمور سخروا من الذين آمنوا واتقوا وتهاونوا، من حيث يزهدوا فى الدنيا وقل وكونهم إليها وتمسكهم بأحوالها.

٦٧ - **مسألة**: قالوا: ثم ذكر تعالى بعد ذلك ما يدل على أنه خص المؤمن بالهدى دون غيره، فقال: ﴿فَهَدَى اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا لِمَا اخْتَلَفُوا فِيهِ مِنَ الْحَقِّ بِإِذْنِهِ﴾[2].

والجواب عن ذلك: قد تقدم أنا قد بينا أن تخصيصه المؤمن بأنه هداه لا يدل على أنه لم يهد غيره، وإنما خصه؛ لأنه الذى انتفع بالهدى دون غيره، وبينا أنه قد يخص المؤمن بالهدى الذى هو بمعنى الثواب، أو طريقة المؤدى إليه، إلا أن المراد فى هذا الموضع: الدلالة، ولذلك قال تعالى: ﴿وَاللَّهُ يَهْدِي مَن يَشَاءُ إِلَىٰ صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾[3] ولذلك علق الهدى بالحق فيما اختلفوا فيه.

٦٨ - **دلالة**: وقوله عز وجل: ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَأَعْنَتَكُمْ﴾[4] يدل على أنه لم يشأ إعناتهم؛ لأن هذه اللفظة إذا دخلت فى الكلام أنبأت عن خلاف ما يأتى بعدها، فإن جاء بعدها إثبات فالمراد النفى، وإن جاء النفى، فالمراد الإثبات، ولذلك لا يجوز أن يقول أحدنا: لو كان زبد عندنا لأكلنا إلا وزبد ليس عنده، فإذا صح ذلك دل ظاهر الكلام على أنه تعالى لم يشأ إعناتهم، ولو كان قد أراد الكفر وسائر المعاصى لكان قد شاء ذلك لا محالة.

والإعنات: هو ما يؤدى إلى المضرة على وجه مخصوص، فإذا كان عندهم أنه تعالى قد أراد جميع ما يقع من ذلك، فكيف يصح أن ينفى أن

---

(١) سورة البقرة: الآية رقم ٢١٢.

(٢) سورة البقرة: الآية رقم ٢١٣.

(٣) سورة البقرة: الآية رقم ٢١٣.

(٤) سورة البقرة: الآية رقم ٢٢٠.

يكون شائيًا له؟ وهذا يدل على نفى المشيئة من كل وجه؛ لأن هذا حق الكلام إذا دل على النفى.

ولا يجرى مجرى قوله تعالى: ﴿وَمَا تَشَاءُونَ إِلاَّ أَن يَشَاءَ اللَّهُ﴾[1] وإلى ما شاكله؛ لأن ذلك فى الإثبات إنما يدل على أنه قد شاء، ولا يستغرق جميع وجوه المشيئة، وهذا بين فى اللغة فى الفرق بين النفى والإثبات.

٦٩ - دلالة لنا: وهو قوله عز وجل: ﴿أُوْلَئِكَ يَدْعُونَ إِلَى النَّارِ وَاللَّهُ يَدْعُو إِلَى الْجَنَّةِ وَالْمَغْفِرَةِ﴾[2] يدل على أنه إنما أراد من عباده ما يؤديهم إلى الجنة؛ لأن الدعاء إنما يفارق التهديد دون غيره؛ لأن لداعى يريد ما دعا إليه، ولا يفارقه بالصيغة؛ لأنها قد تكون واحدة.

٧٠ - وقوله تعالى ﴿وَيُبَيِّنُ آيَاتِهِ لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ﴾[2] يدل على أنه يريد بالبيان أن يتذكروا، ولا يريد ممن يعصى فى ذلك الإعراض وترك التذكر وإن كان ذلك مما يقع.

٧١ - وقوله عز وجل: بعد ذلك: ﴿إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ﴾[3] يدل على أنه يريد التوبة والطاعة دون المعاصى، ولذلك خصهم بأنه يحبهم دون غيرهم.

ولا فرق بين أن تحمل المحبة للتائب على أنهما محبة لفعله، على ما يقوله أبو على، وبين أن يحمل الأمر على أن المحبة هى المحبة لتعظيمة ورفعته؛ لأن ذلك أيضًا يدل على أنه يريد منهم الأمور التى عندها يحب تعظيمهم وتبجيلهم.

---

(١) سورة الإنسان: الآية رقم ٣٠، التكوير: ٢٩، وفى الأصل: يشاءون.

(٢) سورة البقرة: الآية رقم ٢٢١.

(٣) سورة البقرة: الآية رقم ٢٢٢.

٧٢ - وأما قوله عز وجل: ﴿**وَاعْلَمُوا أَنَّكُم مُّلاقُوهُ**﴾[١] فقد بينا فى نظيره على المشبهة.

٧٣ - دلالة: قوله عز وجل: ﴿**لا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ وَلَكِن يُؤَاخِذُكُم بِمَا كَسَبَتْ قُلُوبُكُمْ**﴾[٢] يدل على أن هذه الأفعال من قبلهم؛ لأنه لا يجوز أن تؤاخذ بما تعمدناه، ولا نؤاخذ بخلافه إلا وذلك الفعل لنا.

ولو كان هو الذى خلق فينا لكان حال الكل سواء فى هذا الوجه يجب فى اللغو ألا يكون لغوًا؛ لأن فاعله قد أراد وقصده، ولا يتغير حاله بصفة المفعول فيه؛ ألا ترى أن أحدنا إذا تعمد ضرب المجنون والساهى لم يكون الضرب لغوًا لحال المفعول به.

وهذه الآية تدل على أن أفعال القلوب كأفعال الجوارح، وأنها يستحق بها العقاب بخلاف ما يظنه بعضهم أنه إذا لم ينضف إليها فعل الجارحة لم يؤاخذ المرء عليها.

ولو قلبت القضية على القوم فقيل: إن أفعال القلوب نؤاخذ بها؛ لأنها إذا انفردت استحق الذم. ولو انفرد فعل الجارحة عن فعل القلب - حتى لا يكون به عالمًا ولا إليه قاصدًا لم يستحق ذلك - لكان أقرب. وأفعال الجوارح تفتقر إلى أفعال القلوب فى تعلق المدح والذم به، وأفعال القلوب لا تفتقر إليها فى ذلك فكيف يصح ما قالوه.

وما روى عن النبى ﷺ أنه قال: «إن الله عز وجل تجاوز لأمتى عما حدثت به نفسها ما لم تعمل به»، ولا يصح لهم التعلق به فى ذلك؛ لأن

---

(١) سورة البقرة: الآية رقم ٢٢٣.

(٢) سورة البقرة: الآية رقم ٢٢٥.

ظاهره إنما يقتضى أنه قد تجاوز عن أمته فى أمر مخصوص، وهو حديث النفس.

فالظاهر إنما يريد به الخير دون الإرادة والاعتقاد، ولا يؤاخذ الإنسان بأن يتصور الشيء ويتصور الخير عنه.

ويحتمل أن يراد بذلك الخواطر التى تخطر من قبل الغير، لأن ذلك قد يوصف بأنه حديث النفس، ولذلك قال: «ما لم تعمل به». ولو كان الأول عملاً لما اتسق ظاهر الكلام.

ويحتمل أن يريد به: تجاوز عن ذلك؛ لأن المعلوم أنه يقع فى حكم الصغائر إذا لم ينضم إليه المعاصى، ولو كان من الباب الذى لا يؤاخذ به لم يكن لقوله «تجاوز عن أمتى» معنى.

لأن ذلك إنما يصح فى المعاصى التى عرض فيها ما يقتضى التجاوز عنها، ولولا العارض لكان فاعلها مؤاخذًا بها وهذا بين.

٧٤ - دلالة: وهو قوله عز وجل: ﴿**وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ**﴾[1] إلى قوله: ﴿**لا تُكَلَّفُ نَفْسٌ إِلاَّ وُسْعَهَا**﴾[1] يدل على بطلان قول القوم فى أنه تعالى كلف الكافر الإيمان ولم يقدره عليه ولا أوجد له السبيل إليه، بل خلق فيه الكفر والقدرة الموجبة للكفر والإرادة له؛ لأنه لو كان كذلك لكان قد كلف الإيمان عندهم وليس فى طوقه.

والمؤمن قد كلف ترك الكفر وليس فى طوقه وعندهم أن النهى كالأمر فى أنه تكليف، فالطائع قد كلف أن لا يعصى وليس ذلك فى طوقه وقد بينا

---

(١) قال تعالى: ﴿**وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَن يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ لا تُكَلَّفُ نَفْسٌ إِلاَّ وُسْعَهَا**...﴾ سورة البقرة: الآية رقم ٢٣٣.

أن خروج القول على سبب، لا يوجب قصره عليه إذا كان مما يستقل بنفسه، ويجرى على العموم لو كان منفردًا.

٧٥ - وقوله عز وجل من بعد: ﴿**وَمَتِّعُوهُنَّ عَلَى الْمُوسِعِ قَدَرُهُ وَعَلَى الْمُقْتِرِ قَدَرُهُ**﴾[١] يدل على أيضًا على ذلك؛ لأنه إنما كلف كل واحد بقدر طاقته. ولو صح أن يكلف تعالى مالا يطلق، كان لا يمتنع أن يكلف المفتر ما كلف الموسع.

٧٦ - **مسألة**: قالوا: ثم ذكر تعالى بعده ما يدل على أن اكتساب العباد من فعله، فقال: ﴿**وَقَالَ لَهُمْ نَبِيُّهُمْ إِنَّ اللَّهَ قَدْ بَعَثَ لَكُمْ طَالُوتَ مَلِكًا**﴾ إلى قوله: ﴿**وَاللَّهُ يُؤْتِي مُلْكَهُ مَن يَشَاءُ**﴾[٢] فخبر بأن ما أوتيه من الملك هو من قبله تعالى.

والجواب عن ذلك: أنه تعالى المختص بأنه يملك كل واحد ما تعلق بالنعم والأرزاق؛ لأن الرزق عندنا منحة من الله وفضل، وليس من قبل الإنسان؛ لأن أحوال الناس تختلف فيه.

فمن مقدم فى العمل مؤخر فى الرزق، ومن متأخر فى العمل متقدم فى الرزق؛ لأنه يقع باختلاف إرادته وقصده، فقد يرزق عفوًا من غيره قصده بميراث وهبه، وقد يتكلف طلبه ويحرمه، فإذا صح ذلك أعلم أنه من الله تعالى.

فلسنا ننكر أن يكون تعالى يؤتى طالوت ما خصه به من صنوف النعم، بل لا ننكر أن يصطفيه ويخصه بالملك الذى هو نفاذ الأمر والتدبير فى الغير؛ لأن ذلك لا يمتنع عندنا فى غير الأنبياء صلوات الله عليهم، فليس لهم فى ظاهر الآية متعلق.

---

(١) سورة البقرة: الآية رقم ٢٣٦.

(٢) سورة البقرة: الآية رقم ٢٤٧.

٧٧ - وقوله تعالى: ﴿قَالَ الَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُم مُّلاقُوا اللَّهِ﴾[١] اختلف القول فيه!!

٧٨ - **مسألة**: قالوا: ثم ذكر تعالى بعده ما يدل على أن غلبة بعض العباد لبعض من قبله تعالى، فقال: ﴿كَم مِّن فِئَةٍ قَلِيلَةٍ غَلَبَتْ فِئَةً كَثِيرَةً بِإِذْنِ اللَّهِ﴾[٢] والجواب عن ذلك: أن الإذن لا يدل بظاهره على أن المراد به الخلق، وإنما يراد به الأمر التحلية والإطلاق أو العلم، ولا خلاف أنه تعالى لا يجوز أن يريد به الأمر إذا كانت الغلبة معصية؛ لأنه تعالى لا يأمر بها عند الجميع، فيجب أن تحمل على الوجهين الآخرين، وإن كانت الغلبة طاعة حمله على الوجوه الثلاثة.

٧٩ - **مسألة**: قالوا: ثم ذكر تعالى بعده ما يدل على أن الصبر وتثبيت القدم وما شاكله مما يفعله المقاتل من قبله تعالى فقال: ﴿وَلَمَّا بَرَزُوا لِجَالُوتَ وَجُنُودِهِ قَالُوا رَبَّنَا أَفْرِغْ عَلَيْنَا صَبْرًا وَثَبِّتْ أَقْدَامَنَا وَانصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ﴾[٣].

والجواب عن ذلك: أنا قد بينا أن سؤال السائل لا يدل على أن المسئول يفعل ذلك، ولا يدل أيضًا على أنه يحسن منه أن يفعل ما يقتضيه ظاهره؛ لأنه إنما يحسن بشرط مظهر أو مضمر، وكشفنا القول فيه.

والمراد بذلك: أنهم سألوا الله تعالى أن يفعل من الألطاف ما يقوى نفوسهم ويقضى منهم بالصبر. وأن يتفضل بما يعينهم على تثبيت أقدامهم، من أمور يفعلها فيهم أو فيمن ناوأهم، وأن يفعل ما يؤدى إلى ظفرهم ونصرتهم.

---

(١) سورة البقرة: الآية رقم ٢٤٩.

(٢) سورة البقرة: الآية رقم ٢٤٩.

(١) سورة البقرة: الآية رقم ٢٥٠.

ثم يقال للقوم: إن مدحه لهم بالانقطاع إليه تعالى فى هذه الأدعية، يدل على أن هذه الأمور تقع باختيارهم، عند مقدمات من قبله تعالى، فلو كان كل ذلك من قبله لم يكن لهم فيه فضل، ولما لحقهم المشقة بالصبر، ولما اختصوا بالظفر والنصره، بل كان يجب أن يكون تعالى نصر بعضًا على بعض بفعل يفعله فى الفريقين.

٨٠ - **مسألة**: قالوا: ثم ذكر بعد ذلك ما يدل على أنه تعالى يريد القتال الواقع بين الكافر والمؤمن، فقال: ﴿**وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا اقْتَتَلَ الَّذِينَ مِنْ بَعْدِهِم مِّنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْهُمُ الْبَيِّنَاتُ وَلَكِنِ اخْتَلَفُوا فَمِنْهُم مَّنْ آمَنَ وَمِنْهُم مَّن كَفَرَ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا اقْتَتَلُوا وَلَكِنَّ اللَّهَ يَفْعَلُ مَا يُرِيدُ**﴾[1].

والجواب عن ذلك: أن ظاهر قوله: ﴿**وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا اقْتَتَلَ الَّذِينَ مِنْ بَعْدِهِم**﴾[1]، إنما يدل على أنه لم يشأ ذلك، ولا يدل على أنه قد شاء خلافه.

والمراد بذلك عندنا شيخنا أبى على رحمه الله، أنه لو شاء أن لا يجعلهم بصفات المكلفين ما اقتتلوا؛ لأن ذلك إنما يقع منهم على هذا الحد، إذا كانوا مكلفين وعلى ذلك قادرين. ثم قال: ﴿**وَلَكِنِ اخْتَلَفُوا**﴾ بعد التكليف، فمنهم من آمن ومنهم من كفر ﴿**وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا اقْتَتَلُوا**﴾.

يعنى لو شاء أن يمنع من ذلك بالنهى وإزالة التكليف فى باب القتال لم يقتتلوا؛ لآن المعلوم من حالهم كان ذلك. ﴿**وَلَكِنَّ اللَّهَ يَفْعَلُ مَا يُرِيدُ**﴾[1] بأن يكلف بحسب ما يعلم من المصالح.

وأما غيره فقد قال: إن المراد بذلك أنه لو شاء أن يلجئهم أو يمنعهم من القتال لم يقتتلوا، لكنه لم يشأ ذلك بل مكن وأقدر وأمر؛ لكى يستحق

---

(١) سورة البقرة: الآية رقم ٢٥٣.

المكلف الثواب إذا اختار الطاعة على المعصية. فإن قالوا: إن أراد الله تعالى مقاتلة المؤمن الكافر فيجب أن يكون مريدا لمقاتلة الكافر [المؤمن]؛ لأن ذلك لا يتم إلا بهذا!.

قيل له: ليس بواجب إذا أراد ما عنده يقع غيره، أن يكون مريدًا لذلك الغير؛ لأن أحدنا قد يريد من غيره المداواة وإن لم يرد ما يحدث عنده من الآلام ويريد دعاء الغير ومناظرته فى باب الدين، وإن لم يرد منه الرد الذى لا يتم إلا بهذا الدعاء!

٨١ - وقوله عز وجل: ﴿**أَنفِقُوا مِمَّا رَزَقْنَاكُمْ**﴾[١] يدل على أن المحرم ليس برزق من الله تعالى؛ لأنه قد نهاه عن الإنفاق منه وحظره عليه، ومنعه أشد منه بالزجر والتخويف.

٨٢ - **دلالة**: وقوله عز وجل: ﴿**اللَّهُ لا إِلَهَ إِلاَّ هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ لا تَأْخُذُهُ سِنَةٌ وَلا نَوْمٌ لَّهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الأَرْضِ**﴾[٢] وتنزيهه نفسه عن أن تأخذه السنة والنوم، يدل على أنه ليس بجسم؛ لأن الحى إذا كان جسمًا فلابد من صحة ذلك عليه.

فإن قال. فأهل الجنة أجسام، وقد روى أنهم لا ينامون!

قيل له: إنا لم نقل: إن الحى إذا كان جسمًا يجب ذلك عليه، وإنما جوزناه عليه، وحكمنا بأن من لا يجوز ذلك عليه يجب نفى كونه جسمًا.

٨٣ - وقوله تعالى: ﴿**وَلا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِّنْ عِلْمِهِ**﴾[٣] يدل على أنه ليس بجسم؛ لأنه كان يجب أن يكون معلوماته متناهية، فكان لا يمتنع فى غيره

---

(١) سورة البقرة: الآية رقم ٢٥٤.

(٢) سورة البقرة: الآية رقم ٢٥٥.

(٣) سورة البقرة: الآية رقم ٢٥٥.

أن يساويه فى العلم، بل كـان لا يجب ألا يفتقـر غيره فى المعرفـة إليه؛ لأن الجـسم إنما يصح أن يعلم بالاسـتدلال والنظر، أو بالاضطرار، ولايجـوز أن يفعل الجسم فى غيره العلم الضرورى.

٨٤ - فإن سأل المخالف فقال: إن هذه الآية تدل على أنه تعالى عالم يعلم، لأنه قال: ﴿**وَلا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِّنْ عِلْمِهِ**﴾[1] فجـوابه: أن ظاهره يدل على أنه علمه يتبعض؛ لدخول لفظة التبعيض فيه، فإن تمسكتم بالظاهر فقولوا بذلك، وإن عدلتم إلى أن المـراد بذلك المعلومات ليـصح التبعض فـيهـا بذلك سقط التعلق بالظاهر.

والمراد بذلك أنهم لا يحيطون بشئ من معلومـاته إلا بما شاء أن يعلمهم أو يدلهم عليه.

٨٥ - وإن سأل فقال: وقد ذكر ما يدل على أنه جسم، فقال: ﴿**وَسِعَ كُرْسِيُّهُ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضَ**﴾ وذلك يدل على أنه يستوى عليه، وإلا لم يكن لإضافته إليه معنى؟!

وجـوابه: أن ظاهر الآية يدل على أن الكرسى بهـذه الصفـة، فأمـا أنه تعالى يستـوى عليه، أو يكون مكانًا له فليس له فى الآية ذكر. والإضـافة قد تكون على وجوه، فلا ظاهر له يصح تعلقهم به. ألا ترى أنه يقال: إحسانه، بمعنى الفعلية، ويقال: لونه بمعنى الصفـة، ويقال: رأسه ويده، إذا كان بعضًا له. ويقال: داره وبـيته، وقـد صح بالإطباق أن يقـال فى الكعبة: إنـها بيت الله، لا لأنه يسكنهـا، تعالى الله عن ذلك، لكن لمـزية لها فى باب العـبادة الراجعة إلى العباد. وكذلك القول فى الكرسى: إن إضافته إليه تعالى، هو لما بيناه، لا لما ذهبوا إليه.

---

(١) سورة البقرة: الآية رقم ٢٥٥.

٨٦ - مسألة: قالوا: ثم ذكر بعده ما يدل على أنه الذى خلق الإيمان فى المؤمن فقال: ﴿اللَّهُ وَلِيُّ الَّذِينَ آمَنُوا يُخْرِجُهُم مِّنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ﴾[1] فإذا كان تعالى هو المخرج لهم من الكفر إلى الإيمان فذلك فعله.

والجواب عن ذلك: أن ظاهره يقتضى أن المؤمن الذى يثبت كونه مؤمنًا يخرجه تعالى من الكفر إلى الإيمان، وذلك يتناقض؛ لأن إخراجه من الكفر إلى الإيمان يجب أن يكون قد تقدم.

وظاهر قوله: ﴿يُخْرِجُهُم﴾ يقتضى الاستقبال فحمله على من ثبت كونه مؤمنًا لا يصح، وظاهره يقتضى أنه يخرجه تعالى من ظلمة إلى نور، واستعمالها فى الإيمان والكفر مجاز، فلا ظاهر له إذًا فيما تعلقوا به، ولا فرق بين من حمله على الكفر والإيمان، وبين من حمله على الجنة والنار، فقال: إن الذين آمنوا يخرجهم تعالى عن طريق النار الذى هو ظلمات إلى طريق الجنة الذى هو النور.

ثم يقال للقوم: إن دلت الآية على ما قلتم، فيجب أن تدل على أن الطاغوت يخرج الكفار من النور إلى الظلمات، وعلى أن الكفر من فعله ومتى تأولوا ذلك على بعض الوجوه عدلوا عن الظاهر!

وبعد، فلم صار تعالى وليًا للذين آمنوا إن كان الإيمان من قبله تعالى ولا صنيع لهم فيه؟ ولم فصل بين المؤمن والكافر، فجعل أولياء الكافر الطاغوت، وخص نفسه بأنه يتولى المؤمن؟ إنما يدل ذلك على أن الكفر والإيمان من قبل العبد فيستحق بأحدهما الولاية، وبالآخر العداوة.

---

(١) سورة البقرة: الآية رقم ٢٥٧.

٨٧ - دلالة: وقوله عز وجل: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِي حَاجَّ إِبْرَاهِيمَ فِي رَبِّهِ﴾[١] يدل على بطلان قول من نفى النظر وأبطل صحته، ويوجب أن معرفة الله تعالى تقع باكتساب. ووجه لدلالة فيه ظاهر، وإنما بين إبراهيم له بما لا يصح وقوعه من فعل العباد، على أن للعالم صانعًا مخالفًا له، فلما كابر فى بعض ما أورده عدل إلى نظيره، وهذه طريقة واضحة؛ لأن المستدل بما لا يصح من العبد فعله مخير بين ذكر الجسم واللون والحياة..

إلى سائر ما هذا وصفة، فإذا وقعت المكابرة فى أحدهما فهو مخير بين أن يدفع الشبهة فيه. وبين أن يذكر فى تلك الطريقو" ما هو أوضح منه، لأن جهة الاستدلال فى الكل يتفق ولا يختلف.

٨٨ - وقوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ لا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾[٢] يجب أن يحمل على أن المراد به الهداية بمعنى الثواب والأخذ بهم فى طريق الجنة، أو بمعنى زيادة الهدى.

وقد بينا من قبل شرح ذلك. وحمله على معنى الدلالة لا يصح، لأنه تعالى قد دل الظالم على ما كلفه، كما دل غيره، [و] لولا ذلك لم يستحق الذم بظلمه.

٨٩ - مسألة: قالوا: ثم ذكر تعالى بعده ما يدل على أن الأنبياء صلوات الله عليهم يجوز عليهم الكفر والجهل بالله، فقال تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِي الْمَوْتَىٰ قَالَ أَوَلَمْ تُؤْمِن﴾[٣] إلى آخر الآية.

---

(١) سورة البقرة: الآية رقم ٢٥٨.

(٢) سورة البقرة: الآية رقم ٢٥٨.

(٣) سورة البقرة: الآية رقم ٢٦٠.

والجواب عن ذلك: أن طلبه من الله تعالى أن يريه كيانًا من غير تدريج، أن يحيى الموتى، لا يدل على أنه لم يؤمن ولم يعرف ربه، لكنه أراد بذلك الازدياد من الإيمان، فهو بمنزلة أن يطلب منه تعالى شرح الصدر بالألطاف والتأييد، وهذا مما يحسن طلبه، وقد بينا من القول فى باب الدعاء ما يعنى عن الإعادة.

وقوله تعالى: ﴿قَالَ أَوَلَمْ تُؤْمِن قَالَ بَلَى﴾[1] يدل على بطلان ما سألوا عنه، وعلى أن المراد ما قلناه، ولمشاهدة إحياء الموتى على طريقة التدريج المعتاد، فى باب الدلالة، ضرب من الظهور والكشف لا يمتنع لأجله أن يطلب الرسول من الله تعالى أن يفعله ليزداد طمأنينة قلب وشرح صدر.

٩٠ - دلالة: قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ثُمَّ لا يُتْبِعُونَ مَا أَنفَقُوا مَنًّا وَلا أَذًى لَّهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ وَلا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾[2] يدل على أن الحسنات تبطل بالكبائر وأن فاعلها إنما يستحق ثوابها إذا لم تبطل بالمعاصى، [و] لولا ذلك لم يكن لقوله: ﴿ثُمَّ لا يُتْبِعُونَ مَا أَنفَقُوا مَنًّا وَلا أَذًى﴾[3] معنى.

ويدل على بطلان قول من قال: إن من فعل الطاعات لا يجوز أن يحبطها شىء، وأنه لابد من أن يموت مؤمنًا؛ لأنه عز وجل قد بين أنه إنما يستحق الأجر متى لم يبطل الصدقات بالمن والأذى؛ لأنه قد يبطلها بهما جميعًا!.

٩١ - مسألة: قالوا: ثم ذكر بعده ما يدل على أن الهدى ليس من البيان فى شىء فقال: ﴿لَيْسَ عَلَيْكَ هُدَاهُمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَن يَشَاءُ﴾[4].

---

(١) سورة البقرة: الآية رقم ٢٦٠.

(٢) سورة البقرة: الآية رقم ٢٦٢.

(٣) سورة البقرة: الآية رقم ٢٦٣.

(٤) سورة البقرة: الآية رقم ٢٧٢.

وهذا مما قد بينا القول فيه. وإنما أراد به أنه ليس عليه أن يهتدوا، ويريد بذلك أنه ليس عليه إثابتهم والأخذ بهم في طريق الجنة، وأنه تعالى هو المختص بذلك.

بدلالة قوله: ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَىٰ صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾[1] و﴿إِنَّمَا أَنتَ مُنذِرٌ وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ﴾[2].

أو يريد بذلك أنه ليس عليه إلا الدعاء، فأما القبول فإليهم، وإنما خاطبه بذلك على طريق التسلية والتعزية والتصبير له على ما يقع من الكفار، كما قال عز وجل: ﴿لَعَلَّكَ بَاخِعٌ نَّفْسَكَ أَلاَّ يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ﴾[3] وكقوله عز وجل: ﴿إِنْ عَلَيْكَ إِلاَّ الْبَلاغُ﴾[4] إلى ما شاكله.

٩٢ - دلالة: وقوله عز وجل: ﴿فَإِن كَانَ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ سَفِيهًا أَوْ ضَعِيفًا أَوْ لا يَسْتَطِيعُ أَن يُمِلَّ هُوَ فَلْيُمْلِلْ وَلِيُّهُ بِالْعَدْلِ﴾[5] يدل على أن من ليس بفاعل للشيء قد يستطيعه؛ لأنه تعالى بين أن من لا يستطيع أن يمل يملل وليه، فلو كانا جميعًا لا يستطيعان قبل الفعل لم يكن لهذا القول معنى! .

وقوله: ﴿فَلْيُمْلِلْ وَلِيُّهُ بِالْعَدْلِ﴾[5] يدل على أنه بقدر أن يملى على وجهين، فأمره بذلك على وجه مخصوص، وهذا يدل على أن الإملاء يقع منه بالأختيار.

وقوله تعالى: ﴿وَلا يَأْبَ الشُّهَدَاءُ إِذَا مَا دُعُوا﴾[5] يدل على أن الإباء يصح منهم. وقد بينا أن اللغة تقتضى أن من هذه حاله يقدر على الشيء وخلافه.

---

(١) سورة الشورى: الآية رقم ٥٢.

(٢) سورة الرعد: الآية رقم ٧.

(٣) سورة الشعراء: الآية رقم ٣.

(٤) سورة الشورى: الآية رقم ٤٨.

(٥) سورة البقرة: الآية رقم ٢٨٢.

وقوله عز وجل: ﴿وَلَا تَكْتُمُوا الشَّهَادَةَ﴾[1] كمثل فى أنه يدل على أنه قادر على الإعلان والكتمان.

٩٣ - وقوله: ﴿وَمَن يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُ آثِمٌ قَلْبُهُ﴾[1] يدل على أن فعل القلب يستحق به العقاب.

٩٤ - مسألة: قالوا: ثم ذكر بعد ذلك ما يدل على أنه يفعل فيهم الكفر والضرر، فقال: ﴿رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إِصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِنَا﴾[2] ودل أيضًا على أنه يجوز أن يكلف مالا يطلق، فقال: ﴿رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ﴾[2].

والجواب عن ذلك: أنا قد بينا أن المسألة لا تدل على أن الشيء كيف حاله إذا فعل، وكشفنا القول فى ذلك، فلا ظاهر لما قالوه: والمراد بذلك: أنهم طلبوا من الله التخفيف فى التكليف؛ لأن الإصر: هو الأمر الشاق، والعبد أن يطلب ذلك بشرط المصلحة، ولو فعله تعالى لحسن، بل قد فعله تعالى بهذه الأمة ولذلك قال ﷺ: بعثت بالحنيفة السمحة.

فأما قوله: ﴿رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ﴾[3] فقد يؤول على وجوه منها: أن المراد به ما قدمناه من طلب التخفيف فى التكليف، لأن الفصيح قد يقول: الأمر الشاق لا طاقة لى به، وإن كان لو حاوله لأمكنه.

والثانى: أنه أراد بذلك المغفرة وإزالة العقاب؛ لأن العبد لا يكاد يطيق العقاب العظيم، بمعنى أنه لا يطيق تحمله، ويعظم عليه الصبر فيه.

---

(١) سورة البقرة: الآية رقم ٢٨٣.

(٢) سورة البقرة: الآية رقم ٢٨٦.

(٣) سورة البقرة: الآية رقم ٢٨٦.

والثالث: أنه أراد بذلك ما يقتضيه ظاهره، وهو أن لا يكلفهم بما لا يطيقون وإن كان المعلوم أنه لا يفعله، كما قال: ﴿رَبِّ احْكُم بِالْحَقِّ﴾[1] ﴿وَلَا تُخْزِنِي يَوْمَ يُبْعَثُونَ﴾[2] وإن كان ذلك معلومًا أنه لا يفعله أو سيفعله لا محاله.

وعلى هذا الوجه يسأل الأنبياء والمؤمنين الرحمة والمغفرة، وتكون الفائدة فى ذلك الانقطاع إلى الله تعالى فى المسألة على كل حال، ويكون فى ذلك الصلاح التام.

* * *

(١) سورة الأنبياء: الآية رقم ١١٢.

(٢) سورة الشعراء: الآية رقم ٨٧.

obeikandl.com